الأمم المتحدة

A/C.1/71/PV.7

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٧**

الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد صبري بوقدوم (الجزائر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نود تذكير جميع الوفود التي تأخذ الكلمة بأن يقصروا مداخلاتهم على ثماني دقائق عندما يتكلمون بصفتهم الوطنية.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم الذي تستحقونه، وأود أن أؤكد لكم كامل دعم أرمينيا لأنشطة اللجنة وتعاونها معها.

(تكلم بالروسية)

يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي – وهي الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان – فيما يخص البند ٩٦ من جدول الأعمال المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“. إن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وإذ تظل ملتزمة بالهدف المتمثل في إبقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة وضمان مواصلة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط، ترى أن إحدى أولويات المجتمع الدولي هي إبرام معاهدة دولية تحظر نشر الأسلحة واستخدام القوة في الفضاء الخارجي.

ونرحب بالزيادة الكبيرة التي حدثت في السنوات الأخيرة في دعم المبادرة الدولية المتعلقة بالالتزام السياسي بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتي تمثل خطوة مؤقتة هامة نحو التوصل إلى اتفاق لحظر نشر الأسلحة واستخدام القوة في الفضاء الخارجي. وتحقيق عالمية المبادرة بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي يصبح بالتدريج عاملاً هاماً في المساعي الرامية إلى إبقاء الفضاء الخارجي خالياً

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1631545 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

من الأسلحة، وكنتيجة لذلك، تعزيز السلام الدولي والأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة للجميع.

إن إنشاء فريق موثوق من الدول المسؤولة التي تفي بالالتزامات بموجب المبادرة بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي أصبح بالتدريج أحد أهم التدابير لبناء الثقة والشفافية في الأنشطة الدولية في الفضاء الخارجي. وقد أنشأ بالفعل حاجزاً سياسياً رئيسياً أمام تسليح الفضاء الخارجي، ليحول دون أن يصبح مجالاً آخر للمواجهة المسلحة. وتكرر الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي دعوتها جميع الدول إلى أن تحذو حذوها وأن تأخذ على عاتقها التزامات سياسية لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

السيد الرويعي (البحرين): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدّم إليكم بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. ولا يفوتني في هذا الصدد أن أعرب كذلك عن تهانينا لبقية أعضاء المكتب. ونحن واثقون من أن ما تتمتعون به من قدرات وخبرات متميزة ستساهم في تسيير وإنجاح أعمالها على أكمل وجه. كما أود أن أعبر عن الشكر لسلفكم، سعادة الممثل الدائم لمملكة هولندا، على ما بذله من جهد في إدارة أعمال اللجنة في الدورة السبعين.

ويؤيد وفد بلدي ما تضمنه بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز أمام اللجنة (انظر A/C.1/71/PV.2).

إن ترسيخ أسس الأمن والسلام والاستقرار في العالم لا يمكن تحقيقها في ظل وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي تهدد السلم والأمن الدوليين، مما يستلزم إبعاد وتخليص البشرية من تلك الأسلحة، وأود في هذا الصدد أن أشير إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بنزع السلاح، وعدم الانتشار وآخرها القرار ٣٤/٧٠، الذي يدعو إلى الشروع في مفاوضات بشأن اتفاقية شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية مع التأكيد على ضرورة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي.

لقد أكد القرار رقم ٦٦/٥٠ المتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على أهمية تنفيذ القرار الذي اتخذه مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وعلى أهمية سرعة تحقيق الانضمام العالمي للمعاهدة، ودعا جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، إلى الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن، وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدون أي استثناء. ولذلك، تشدد مملكة البحرين على ضرورة تضافر الجهود لتحقيق هدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل، ومن بينها السلاح النووي، كما تؤكد مملكة البحرين على أهمية تنفيذ جميع الدول الأطراف لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدون المساس بالحق غير القابل للتصرف للدول في الاستفادة من التكنولوجيا النووية وفي التطوير والبحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، بدون تمييز تماشيا مع أحكام المادتين الأولى والثانية من المعاهدة.

وفي الختام، تعيد مملكة البحرين التزامها بالعمل معكم ومع الأعضاء الآخرين من أجل تحقيق التقدم، فيما يخص جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

السيد الدعي (الكويت): أود في البداية أن أتقدم لسعادتكم وبقية أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى، وإدارتها للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، متمنين ومؤكدين بأن خبرتكم ستسهم إيجابيا في إنجاح أعمال اللجنة. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفكم سعادة الممثل الدائم لجمهورية هولندا على

دوره البارز في قيادة أعمال اللجنة، خلال الدورة السابقة التي تميزت بالنجاح.

ويود وفد بلدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، إلى جانب البيان الذي ألقاه وفد جمهورية تونس بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/71/PV.2).

تؤكد دولة الكويت على موقفها الدائم والثابت فيما يتصل بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي، انطلاقا من استراتيجيتها القائمة على احترام الاتفاقيات الدولية ولا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح، والأمن والسلم الدوليين، والتي تأتي اتساقا مع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ورسائلها الهادفة إلى الحفاظ السلم والأمن الدوليين والتي لم تتغير في ظل وجود واستمرار انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي يكفي استخدام الحد الأدنى منها لزوال جميع مظاهر الحياة على كوكب الأرض. وقامت دولة الكويت بالتوقيع والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح، كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، بالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكذلك التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي لها.

ونؤكد هنا أهمية تلك المعاهدات والاتفاقيات، في العمل على الحد من مخاطر انتشار تلك الأسلحة، وعلى وجه الخصوص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعد ركيزة للعمل المتعدد الأطراف، لنزع السلاح والأمن الدوليين، بالإضافة إلى ضرورة التعامل بصورة متوازنة مع عناصر المعاهدة الثلاثة، خاصة فيما يتعلق بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير التكنولوجيا النووية وأبحاثها وامتلاكها للأغراض السلمية، تماشيا مع نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤكد دولة الكويت أن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح السبيل الوحيد والمستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، ويؤكد على محورية مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة، كإطار متعدد الأطراف، بشأن نزع السلاح طبقا للولاية التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي تأكيد أهمية انعقاد مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح، والخروج من حالة الجمود التي تعاني منها آليات الأمم المتحدة، التي دخلت في عقدها الثاني من العجز عن إحراز أي تقدم ملموس فيما يتعلق بالقضايا والمواضيع المدرجة على جداول أعمالها، مما يتطلب من جميع الدول الأعضاء إيجاد طرق وأساليب فعالة، للتغلب على التحديات المتزايدة.

تعد مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، في مناطق العالم جزءا لا يتجزأ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وطريقا للوصول إلى الغاية الأسمى للأمم المتحدة، إلا أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف نتيجة امتلاك إسرائيل لتلك الأسلحة وانتهاكها لجميع القرارات الدولية التي تنص على ضرورة انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووجوب خضوع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما استمرت في رفضها لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بقرارات مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ و ٢٠١٠، الذي نص على ضرورة عقد مؤتمر بشأن الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢، والذي لم يعقد حتى الآن مما يؤكد تمادي إسرائيل في سياستها الرافضة لاحترام الإرادة الدولية، وكذلك رفضها المصادقة والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للأسلحة النووية، وفي هذا الإطار، يعرب وفد

بلدي عن خيبة أمله لفشل المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، ونطالب جميع الدول الأعضاء بأهمية توافر الإرادة السياسية ومضاعفة الجهود بغرض الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، ترحب دولة الكويت بتوصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، في جنيف الذي أنشئ في إطار الجمعية لبدء المفاوضات حول اتفاقية شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، وضرورة بذل جميع الجهود لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى، معني بنزع السلاح النووي في موعد أقصاه عام ٢٠١٨، وتخليد يوم ٢٦ أيلول سبتمبر، من كل عام كيوم دولي للإزالة التامة للأسلحة النووية.

إن التقدم المحرز في بعض الميادين، يبعث على الأمل في جدوى استمرار الجهود الدولية والإقليمية واستمرارها في السعي إلى إيجاد أطر قانونية منظمة تعالج الآثار السلبية الناتجة عن انتشار الأسلحة بأنواعها، وتضع حلولا مستدامة لضمان تجنب العالم وشعوبه مخاطر الحروب، والنزاعات المسلحة.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي أن تتسم المشاورات في اللجنة بالشفافية والمرونة، وأن تهدف للتوصل إلى توافق، لكي نصل إلى اليوم الذي نحتفل فيه جميعا بالتخلص من جميع الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل، بما يحقق طموحات وتطلعات شعوب العالم نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

تؤيد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.2) .

إن التوترات الجيوسياسية الراهنة والاضطرابات الإقليمية تعقد عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبه ما زال بعيد المنال، والمفاوضات المتعددة الأطراف لم تحرز سوى تقدم ضئيل جدا، كما يتبين من فشل آخر مؤتمر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٥. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، أكثر من أي وقت مضى، أن تتخذ على وجه الاستعجال، تدابير محددة من أجل تحقيق هدف نزع السلاح، وفقا لالتزاماتها والالتزامات الأخرى بموجب معاهدة عدم الانتشار. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات على وجه السرعة للالتزام باعتماد اتفاقية عالمية بشأن الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. ويرحب وفد بلدي، في ذلك الصدد، بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف (انظر A/71/371). إننا نؤيد توصياته، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة في ٢٠١٧ لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية بغية إزالتها الكامل.

ونؤكد من جديد رأينا بأن تعددية الأطراف هي على ما يبدو الأسلوب الأمثل لتحقيق نتائج ملموسة. كما نرحب باتفاق ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ النووي الإيراني، وهو خطوة رئيسية إلى الأمام في جهود عدم الانتشار، على الرغم من أنها بحد ذاتها لا يمكنها التغلب على التحديات في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة ذات الصلة المتمثلة في عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة.

فالهدف النهائي هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، الأمر الذي يتوقف كليا على تحقيق النزع الكامل للسلاح

النووي. ولذلك، فإننا نطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية العمل صوب القضاء الكامل على الرؤوس الحربية النووية، التي تظل الطريقة الوحيدة للعالم لاتقاء الدمار والبؤس اللذين يمكن أن يحدثا نتيجة لاستخدام الأسلحة النووية. فهذا هو السبيل الوحيد لضمان بقاء كوكبنا والأجيال المقبلة وتمكينهم من العيش في عالم سلمي وآمن ومزدهر بدلا من الخوف من التفجيرات النووية. وهذا يبرز أهمية المبادرة الإنسانية ضد الأسلحة النووية، التي تعكس رغبة الدول وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في إيجاد سبل ووسائل فعالة أخرى تمكننا من القضاء على أسلحة تشكل تهديدا مستمرا للبشرية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لها تأثير دائم على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للعديد من بلدان الجنوب، ولا سيما في أفريقيا، فإننا نرحب ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، التي عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف فيها في جنيف في آب/أغسطس. ونحن ندعو جميع البلدان التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن بغية تيسير عالميتها وتنفيذها. وسيمكننا ذلك من بلوغ هدف إنشاء نظم رصد فعالة بغية الحد من بيع الأسلحة التقليدية، ولا سيما منع تحويل هذه الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة، وهو الأمر الذي يثير النزاع وعدم الاستقرار ويؤثر على المجتمعات الأفقر والأضعف.

ويجب علينا كذلك أن نعمل على خفض النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحريكها وتصنيعها، التي يظل انتشارها العشوائي مصدر قلق في العديد من مناطق العالم. وقد أكد اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ بتوافق الآراء مجددا، في ذلك الصدد، التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. إن هذا البرنامج، الذي يعزز التعاون والمساعدة فيما بين الدول، هو آلية متابعة لدورة السنوات الستة المقبلة في التحضير للمؤتمر الاستعراضي المقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالاجتماع السادس للدول الذي يعقد كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة للنظر في برنامج العمل، الذي عقد في حزيران/يونيه. وقد تم اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء عقب ذلك الاجتماع. غير أن توافق الآراء غاب على نحو مؤسف فيما يتعلق بإمكانية إدماج مسألة الذخيرة وإدارتها في برنامج العمل، كما لم تكن هناك إشارة صريحة إلى معاهدة تجارة الأسلحة. ومع ذلك، فإن الصك الدولي الذي يُمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، فضلا عن المساعدة والتعاون الدوليين في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب – وبخاصة من خلال بناء القدرات والتدريب، فضلا عن نقل التكنولوجيا والمعدات إلى الدول التي تطلبها – جهود تستحق الثناء.

كما إن المفاوضات بشأن الاتفاق على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية – وهي ركن أساسي آخر في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار – كذلك في حالة جمود، على الرغم من إحراز بعض التقدم. وفي هذه الأثناء، يجب علينا أن نضمن أن مخزونات المواد الانشطارية في ٣٢ بلدا لا تقع في الأيدي الخطأ، وأن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ من دون إبطاء. وفي الوقت نفسه، يجب احترام الحق الثابت للبلدان في الانخراط في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية تحت عين الوكالة الدولية للطاقة الذرية الساهرة. وتحقيقا لتلك الغاية، سيكون من المفيد تعزيز سلطة الوكالة وقدراتها.

كما إننا نعيد تأكيد الدور الحصري لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن

مسائل نزع السلاح، وكذلك دور هيئة نزع السلاح، التي ستكمل دورة مفاوضاتها في العام المقبل. ونأمل أن تكون الهيئة قد توصلت، بحلول ذلك الوقت، إلى توصيات محددة للجمعية العامة. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإننا ندعو إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وتحقيق عالمية الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

وأخيرا، يرحب بلدي بالمساهمة القيمة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية في مجال نزع السلاح. إننا نؤكد من جديد أنه يجب منحها المكانة التي تستحقها في مناقشاتنا. وختاما، أؤكد لكم مرة أخرى، سيدي، استعداد وفد بلدي لمواصلة المشاركة الكاملة والبناءة في عملنا.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى خلال هذه الدورة.

إن السلام والتنمية هما طموح البشرية المشترك. وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون توفر السلام، وأنه يستحيل تحقيق الرخاء دون توفر الاستقرار. وأصبح المجتمع الإنساني أكثر ترابطا وذا مصير مشترك تلتقي فيه المصالح الأمنية لجميع البلدان. ويشهد العالم تغيرات لم يسبق لها مثيل. وبينما تتسم الحالة الأمنية الدولية بالاستقرار عموما، فإننا نواجه تحديات. ويستمر نشوء قضايا جيوسياسية ساخنة. ويزداد تفشي الإرهاب والتطرف، في حين لا تزال الحوكمة الأمنية العالمية مهمة شاقة. وتمر عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي بمرحلة تاريخية حاسمة.

وتتعثر عملية نزع السلاح النووي. ويجري تقويض سلطة نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ويواجه الهيكل الحالي لنزع السلاح العديد من التحديات. ولا تزال هناك حاجة إلى وضع القواعد والمعايير المتعلقة بالحدود الاستراتيجية المستحدثة مثل الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني والأسلحة الذاتية التشغيل، في ذات الوقت الذي يستمر فيه تضاؤل التوازن الاستراتيجي والاستقرار العالميين.

ولكي يتمكن المجتمع الدولي من التصدي بفعالية لهذه التحديات الأمنية فإنه يجب عليه التعاون التام مع تركيز الجهود على المجالات الخمسة التالية:

أولا، يجب عليه اتخاذ موقف واضح ومؤيد للمفهوم الجديد للأمن الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي التخلي عن عقلية الحرب الباردة وتعزيز مفهوم جديد مشترك تعاوني شامل ومستدام للأمن، علاوة على وضع نمط أمني يتسم بالإنصاف والعدالة والمشاركة والفوائد المشتركة. ومن شأن ذلك أن يساعد على بناء نموذج جديد للعلاقات الدولية يرتكز على التعاون الذي يحقق الفائدة للجميع، فضلا عن بناء مجتمع ذي مصير مشترك واحد للبشرية جمعاء.

وما برحت الصين تسعى إلى بناء السلام العالمي والإسهام في تحقيق التنمية العالمية وتعزيز النظام الدولي. ولم تبد الصين مطلقا أي استهانة بمصالح البلدان الأخرى، ولن تتخلى أبدا عن حقوقها ومصالحها المشروعة. وما فتئت الصين تتّبع سياسة دفاعية وطنية ذات طابع دفاعي. وظل الجيش الصيني قوة ضاربة دائما في الحفاظ على السلام العالمي والاستقرار الإقليمي. وفي العام الماضي، بدأت الصين تنفيذ نهج استراتيجي شامل لتعزيز قواتها المسلحة عن طريق الإصلاح، وأطلقت عملية لإصلاح دفاعها الوطني وقواتها العسكرية، وأعلنت عن قرار بخفض أعداد قواتها بواقع ٣٠٠ ٠٠٠ جندي. ويمثل إصلاح دفاعها الوطني وقواتها العسكرية استراتيجية رئيسية يقتضيان من الصين اتخاذ قرار بشأنهما لكي تتمكن من مواجهة هذا الوضع الدولي المعقد وبناء هيكل قوي للدفاع الوطني وقوات مسلحة ضاربة على نحو يتناسب مع مكانة الصين الدولية ويتسق مع مصالحها الأمنية والإنمائية. وتبرهن هذه الإصلاحات مرة أخرى على التزام الصين الراسخ بالتنمية السلمية.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي والاستقرار العالميين. وإن من التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي أن يتمكن من الحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية، فضلا عن تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي السعي إلى نزع السلاح النووي بطريقة تدريجية وعلى أساس التمسك بمبادئ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، مع توفير الأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي الامتثال لسياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية عالميا، ما دام بوسعها أن تحد من خطر الأسلحة النووية وتقلل من خطر الحرب النووية ومنع الانتشار النووي.

وتؤثر مسألة المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف على الاستقرار الاستراتيجي العالمي وعلى الثقة المتبادلة بين البلدان العظمى. ونشر المنظومات الدفاعية العالمية المضادة للقذائف من جانب الولايات المتحدة يقوض على نحو خطير المصالح الاستراتيجية للبلدان المعنية. ومن شأنه أن يعوق عملية نزع السلاح النووي وأن يؤدي إلى سباق تسلح إقليمي، علاوة على تصعيد المواجهات العسكرية. ولن يساعد نشر الولايات المتحدة لنظام دفاع صاروخي على ارتفاع عال من طراز ”ثاد“ في التخفيف من الشواغل الأمنية للأطراف المعنية. ولن يساعد ذلك النشر على تحقيق هدف نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية ولا في تعزيز صون السلم والاستقرار هناك. بل إنه سيقوض بشدة المصالح الاستراتيجية الأمنية لبلدان المنطقة، بما فيها الصين، علاوة على الإخلال بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي. وتعارض الصين بشدة هذا النهج وستتخذ التدابير التي تعتبرها ضرورية للدفاع عن مصالحها الأمنية الوطنية والحفاظ على التوازن الاستراتيجي الإقليمي. ونحث الولايات المتحدة وجمهورية كوريا بشدة على بذل المزيد من الجهد لدعم السلام والاستقرار في شبه الجزيرة، مع الأخذ في الاعتبار بالشواغل المشروعة للصين والبلدان الأخرى في المنطقة، فضلا عن إنهاء عملية النشر هذه فورا.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي مواكبة العصر والعمل على تعزيز وضع قواعد ومعايير للأمن الدولي. وبينما يواصل المجتمع الدولي تنفيذ وتطوير وتحسين القواعد والمعايير الدولية القائمة في المجالات النووية والبيولوجية والكيميائية وغيرها من المجالات، ينبغي له أيضا إيلاء الاهتمام الواجب لغياب القواعد والمعايير في مناطق الحدود الناشئة مثل الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، مع الحث بنشاط على صياغة القواعد والمعايير التي من شأنها أن تُمكننا من جعل تلك المناطق الحدودية ذات أقصى فائدة ممكنة للبشرية.

وتولي الصين أهمية كبيرة لوضع القواعد والمعايير في مجال إدارة الشؤون الأمنية العالمية، وتتشاطر بنشاط معارفها المتعلقة بهذا الموضوع. فالفضاء الإلكتروني يمثل ثروة مشتركة للبشرية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ مصالح المجتمع الذي يربطه مصير مشترك بعين الاعتبار وأن يحافظ على أمن الفضاء الإلكتروني وتنميته. وتدعو الصين إلى إنشاء نظام مبني على القواعد للفضاء الإلكتروني، يرتكز على مبادئ السلام والسيادة والفوائد الشاملة والحوكمة المشتركة. وينبغي لنا، في سياق تلك العملية، أن نواصل دراسة تطبيق القانون الدولي القائم دون أي آراء مُسبقة واستكشاف إمكانية وضع قواعد دولية جديدة للتصدي للتحديات الراهنة. وفي هذه المرحلة، ينبغي أن نركز على إعداد مدونة لقواعد السلوك للجهات الفاعلة الوطنية لأن من شأن ذلك أن يساعدنا على تحقيق قدر أكبر من التفاهم المشترك. وفي ذلك الصدد، تؤيد الصين عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

رابعا، يجب على المجتمع الدولي بذل جهود مستمرة لتعزيز آليات معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. والمعاهدات القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم

الانتشار هي الركائز لضمان استقرار نظام الأمن الدولي. ولا ريب أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب تعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بطريقة رشيدة شاملة ومتوازنة. لأنها تؤثر على أمن جميع الدول ورفاه شعوبها. ومن شأن الكيل بمكيالين وغيره من النُهج الانتقائية تقويض سلطة معاهدة عدم الانتشار وقيمتها على نحو خطير، علاوة على التسبب في عواقب سلبية. وينبغي التشديد على أنه لا غنى عن مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونؤكد معارضتنا لأي نهج يرمي لإنشاء نظم جديدة خارج المؤتمر، بما يؤدي إلى إضعاف ركيزة آليات الأمن الدولي. ومن المؤكد أن هذا ليس هو السبيل الصحيح لحل المشاكل.

خامسا، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بنشاط وحكمة للتصدي للقضايا الدولية الساخنة. ويجب علينا اعتماد نهج شامل مع النظر في الأوضاع السابقة والحالية. وينبغي أن نركز على حل المسائل الأمنية الإقليمية الملحة واستكشاف سبل التصدي للتهديدات الأمنية المحتملة، تجنبا للخروج بحلول جزئية فحسب. ولطالما عملت الصين بنشاط للمساعدة في حل القضايا الساخنة هذه.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، فما زالت الصين متمسكة دائما باتخاذ موقف موضوعي وعادل، كما أنها أسهمت في وضع خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال تشجيع المحادثات السلمية والحوار. كما شجعت الصين بنشاط تحديث مشروع مفاعل آراك الذي يعمل بالماء الثقيل وغيره من أنشطة المتابعة المتصلة بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ونأمل أن تقوم الأطراف المعنية باحترام تعهداتها السياسية والوفاء بالتزاماتها على نحو متوازن، ومعالجة منازعاتها بشكل مناسب والدفع نحو تنفيذ خطة العمل.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، تعتقد الصين أنه لا بد من نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وصون السلام والاستقرار في كل من شبه الجزيرة والمنطقة. ومن المهم ضمان معالجة المسألة من خلال الحوار والتشاور مع الاحترام الفعلي للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

وفي كلمته الموجهة إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين، شرح الرئيس الصيني شي جين بينغ آراء ومواقف الصين بشأن السلم والأمن الدوليين (انظر A/70/PV.13). لقد احترمت الصين التزاماتها، إذ أرسلت أكثر من ٣٠ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام إلى ٢٩ عملية من عمليات حفظ السلام. ومن بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فإن الصين هي أكبر مساهم بحفظة السلام وثاني أكبر مساهم في تكاليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد قدمنا المساعدة الإنسانية لإزالة الألغام في أشكال مختلفة إلى أكثر من ٤٠ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي هذا الشهر، ستستضيف الصين دورة تدريبية على إزالة الألغام لمشاركين من كمبوديا ومصر في نانجينغ وستزود هذين البلدين بمعدات وتمويل لإزالة الألغام.

فالأمن ثمين كالهواء، لكن الناس لا يشعرون بذلك إلا عندما يتلاشى. والصين مستعدة للعمل مع سائر أعضاء المجتمع الدولي ولمواصلة المشاركة بفعالية في الحوكمة الأمنية العالمية، لكي يتسنى ترسيخ مفهوم أمني جديد في أذهان الناس ولكي تستمر التدابير الأمنية الجديدة لصالح جميع البشر والسلام والتنمية إلى الأبد.

السيد مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم كامل دعم الوفد الأنغولي وتعاونه في عمل اللجنة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسفير فان أوستيروم على قيادته للجنة خلال الدورة السابقة.

كما يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه سعادة الممثل الدائم لتونس بالنيابة عن المجموعة العربية، والبيان الذي ألقته إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/71/PV.2).

وتمشيا مع بيان المجموعة الأفريقية، فإن وفد بلدي يؤكد على أهمية قرار الجمعية العامة ٤٧/٧٠ في دعوته جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الاعتبار العواقب الكارثية للجوء إلى أسلحة الإفناء هذه. ونؤكد أيضا على قرار الجمعية العامة ٣٤/٧٠ بوصفه عنصرا أساسيا للجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي توفر خريطة طريق محددة صوب تحقيق اتفاقية شاملة بشأن نزع السلاح النووي، بهدف حظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وحيازتها واقتنائها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها والقضاء التام على هذه الأسلحة.

ويود الوفد الأنغولي أن يؤكد الأهمية البالغة والحيوية لتعددية الأطراف في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، ويكرر تأكيد التزامه بالمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتلك التي تبناها حركة عدم الانحياز. وبتأييدنا للبيان الذي أُدلي به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فإننا نسلط الضوء على الدعوة إلى اتخاذ تدابير فعالة بشأن نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نحث بلدان حركة عدم الانحياز على اتخاذ خطوات ملموسة تهدف إلى التخلي عن هذه الأسلحة وتفكيكها.

لم يبرح نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، في صميم جهود المجتمع الدولي، منذ تأسيس الأمم المتحدة، من خلال إنشاء نظام قوي لعدم الانتشار، باعتباره شرطا أساسيا لتحقيق السلم والأمن الدوليين، ومنع خطر اللجوء إلى الأسلحة النووية. لقد تبنى المجتمع الدولي مكافحة الانتشار النووي محققا نتائج متباينة. وينبغي الاعتراف بأنه نظرا لأن النظام القائم لم يتمكن من وقف الانتشار، يسود مناخ من الخوف المستمر من أنه نظرا لتزايد التوترات في معظم مناطق العالم، قد يلجأ مزيد من البلدان إلى استحداث هذه الأسلحة أو إنتاجها أو حيازتها في سعيها إلى تحقيق المصالح الوطنية وفي انتهاك للقانون الدولي.

إن خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل الآخذة في الانتشار في أيدي جهات من غير الدول يجب أيضا أن يكون عنصرا أساسيا في المناقشة المتعلقة بعدم الانتشار. يجري حاليا استعراض شامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي تلتزم بموجبه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، مع الاعتراف بالأدوار الشاملة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجهود الرامية إلى سد الثغرات في تدابير التنظيم والإنفاذ، بما في ذلك أنشطة الانتشار المتصلة بالإرهاب من جانب الجهات من غير الدول.

إن التهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية على البشرية حقيقي ويجب ألا يستهان به. وهذا هو السبب في أن نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وهو ما يمثل الهدف الرئيسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يزال إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لأنغولا. وللإطار الأفريقي المتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، وهو معاهدة بليندابا، أهمية في هذا الصدد من خلال إنشائه لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

ويساور أنغولا بالغ القلق إزاء التحديات والنزاعات الجارية في أفريقيا وفي أماكن أخرى. ويسهل الآن الحصول على الأسلحة التي تُشترى رخيصة عن طريق الشبكات الإجرامية وتوردها عموما دول تشارك في ألعاب خطرة للنفوذ والسلطة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول والإرهابيين،

مما يؤدي إلى نشر الدمار والفوضى. وأصبحت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في النزاعات في أفريقيا وفي الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى. وبالنظر إلى الطابع المدمر الهائل لهذه الأسلحة، نرى أنه ينبغي تعزيز نظام مراقبة الأسلحة الصغيرة، الذي يسعى إلى مراقبة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوريدها إلى جهات فاعلة من غير الدول، وينبغي تطبيق تدابير تقييدية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتعزيز أمن الحدود في أفريقيا أمر أساسي في تقييد الاتجار بالأسلحة وتنفيذ ولايات أخرى، مثل بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها.

ومن أجل ترجمة التزام أنغولا بتنفيذ نظم عدم الانتشار التي تتولى مراقبة حيازة أسلحة الدمار الشامل، فإن الحكومة الأنغولية تعكف على صياغة التشريعات الملائمة واعتماد تدابير عملية لتحقيق تلك الغاية. وقد أنشأنا سلطة وطنية للرقابة على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بتنسيق من وزارة الدفاع الوطني، الأمر الذي يجعل أنغولا متقيدة بالتزاماتها الدولية بموجب الصكوك ذات الصلة المتعلقة بعدم الانتشار. كما صدّقت أنغولا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

في الختام، فإننا سنسعى جاهدين إلى ضمان أن تركز مداولاتنا هنا على النهوض بعمل اللجنة عن طريق تعزيز الإرادة السياسية، استنادا إلى مبادئ الشفافية والتحقق والاستدامة فيما يخص تدابير نزع السلاح والأمن على الصعيد الدولي. ونعتقد أن ذلك سيثري مناقشتنا لضمان نجاح عمل اللجنة عموما.

وأخيرا، وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أثني على المبادرات التي اتخذها بعض الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، فإنا نؤيد مبادرة نيجيريا المتعلقة بتقديم مشاريع قرارات بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، والتدريب بمنحة زمالة والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة.

السيد هتين لين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي، وتعاونه الكامل معكم.

إن الأسلحة النووية هي أكثر الأسلحة خطورة وتدميرا على وجه الأرض. ومن ثم، يشكل نزع السلاح النووي أولوية بالنسبة لمعظمنا. وتواصل ميانمار الاعتقاد أن الضمانة الوحيدة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تتمثل في القضاء التام عليها. واستمرار وجود وحيازة قلة هو بمثابة حافز للبقية لامتلاك أسلحة نووية، وهو مسار خطير للجميع. وإذا أردنا إيجاد عالم أكثر أمانا وأمنا، يسوده السلم والأمن والاستدامة، يجب أن نأخذ أمن الجميع على محمل الجد، وليس أمن قلة وحلفائهم. وقد عبر الكثيرون في القاعة عن رأي مفاده ضرورة حظر الأسلحة النووية، على غرار أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويجب حظرها من جميع الجوانب، كتدبير مؤقت يؤدي إلى إزالتها.

وفي هذا الصدد، ترحب ميانمار بالخطوات المتخذة على الصعيد الثنائي في سياق معاهدة ستارت الجديدة. بيد أننا نود أن نرى اتخاذ تدابير أسرع وأكثر جرأة للإزالة التامة للأسلحة النووية، في إطار زمني يمكن توقعه. وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ويجب على جميع الأطراف الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بحسن نية وبإرادة سياسية متجددة، ولا سيما الدول

الحائزة للأسلحة النووية. ويتعين ألا يعتبر التمديد اللانهائي للمعاهدة في ١٩٩٥ أمرا مسلما به. ويجب متابعة تنفيذ جميع الركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة. وفي الوقت نفسه، يجب إرجاع مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار إلى مسارها الصحيح، من خلال رفع مستوى الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولكن لا يمكن اكتساب هذه الثقة المتبادلة إلا من خلال إجراءات ملموسة في الميدان.

واستمرار الاعتماد على الردع النووي ينبع من وجود الأسلحة النووية بالذات. ويؤدي وجودها إلى انعدام الأمن لدى الآخرين. ومن ثم، يتزايد اعتماد كل طرف على ردع ترسانته. ويجب وضع حد لهذه الحلقة المفرغة. وترحب ميانمار بتقرير وتوصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف (انظر A/71/371)، الذي أنشئ بموجب القرار ٣٣/٧٠، بوصفه إسهاما هاما في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية. ويؤيد قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) الأهداف الواسعة النطاق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويعد إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، والتعجيل ببدء نفاذها، أمرا أساسيا لكي تكون فعالة. وندعو جميع الدول التي لم توقّع على المعاهدة أو لم تصدّق عليها، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك دون المزيد من التأخير؛ وتتعارض التجارب النووية التي يجريها أي طرف تحت أي ظرف من الظروف، مع هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن للجميع.

ونرى أن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أسلحة غير متحضرة وغير إنسانية. ويشكل أي انتهاك للالتزامات شبه العالمية، بموجب المعاهدات ذات الصلة، تحديا مباشرا لسلامة هذه الصكوك القانونية ولحضارتنا. ولا ينبغي أبدا التغاضي عن أي انتهاك لها. وعلى الجانب المشرق، نود أن نشيد بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أدت إلى التخلص من ٩٣ في المائة من جميع الأسلحة الكيميائية المعلن عنها حتى الآن.

وتؤكد ميانمار من جديد دعمها وثقتها المتواصلة في أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. وفي العام الماضي، لاحظت رئاستنا الحاجة الكبيرة إلى المزيد من الإرادة السياسية من جانب بعض الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، من أجل التغلب على الجمود. ويجب على وجه السرعة التصدي لاستمرار الركود في مؤتمر نزع السلاح ولحالة العقم في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وذلك من خلال عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

إن التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة بشأن الإنتاج المستقبلي، والمخزونات الموجودة من المواد الانشطارية، أمر طال انتظاره. ويجب أن نضاعف جهودنا وأن نجدد الإرادة السياسية للتفاوض المبكر بشأن هذه المسألة. ونكرر دعوتنا إلى التفاوض وإبرام صك قانوني دولي ينص على منح ضمانات أمنية غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف من الظروف.

ويعزز إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا معايير نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي ويعزز الجهود الدولية المبذولة لتحقيق السلام والأمن. ونوصي الدول الحائزة للأسلحة النووية بتكثيف جهودها لحل جميع المسائل المعلقة فيما يتعلق بالتوقيع والتصديق على المعاهدة، ونحن ملتزمون تماما بتوسيع الانضمام إليها.

ويظل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يمثل التزاما أساسيا للدول فيما يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتشكر ميانمار مكتب شؤون نزع السلاح والمركز الإقليمي للسلام ونزع

السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ على دعمهما لمائدتنا المستديرة الوطنية بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي عقدت في ناي بيي تاو، عاصمتنا، في أوائل هذا العام.

وعلى الرغم من أن أولوياتنا الوطنية تركز على عمليات إحلال الديمقراطية في بلدنا، لم يغب عن أذهاننا جدول أعمالنا الخاص بنزع السلاح. وفي عام ٢٠١٣، وقعت ميانمار على بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصدقت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، على الترتيب، على اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية. وشكل تصديقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢١ أيلول/سبتمبر أحدث خطوة في جهودنا لتحقيق أهدافنا المتعلقة بنزع السلاح. وستقدم ميانمار مشروع قرار (A/C.1/71/L.26)، يركز على اتخاذ خطوات ملموسة وعملية تؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وسنتدارس ذلك بشكل أكبر في مناقشات المجموعة المناسبة.

في الختام، آمل أن نتمكن معا من إحراز تقدم نحو جعل العالم أكثر أمانا من خلال عملنا في اللجنة خلال الأسابيع المقبلة.

السيدة بارتوليني (سان مارينو) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أهنئكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم. إنني على ثقة بأن اللجنة، تحت قيادتكم، ستكون فعالة جدا ومثمرة للغاية.

إن التحديات الهائلة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم لم يسبق لها مثيل. فالعبء الثقيل للنزاعات الجارية في مناطق عديدة من العالم، مع تجاهل الأطراف المتحاربة المزعج لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، قد وصل إلى مستوى غير مقبول. وعلاوة على ذلك، فإن العدد المتزايد من الهجمات الإرهابية المروعة في العالم تجعل الحالة أكثر مدعاة للقلق. واليوم، لا يمكن لأي دولة أن تدعي أنها بمنأى عن الهجمات الإرهابية، وللأسف، فإن العلاقة المحتملة بين الإرهاب والأمن الكيميائي والبيولوجي والنووي، خطر يتعين علينا وضعه في الحسبان.

ولذلك، فإن تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار لم يسبق له أن كان ملحا بقدر إلحاحه الآن. إن القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل هو أحد المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة والسبيل الوحيد لاجتناب الدمار. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نرحب بأحدث التصديقات، ولكن للأسف وعلى الرغم من التأييد الكاسح للمعاهدة، فإنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. ونحث جميع الدول على التصديق عليها لأن دخولها حيز النفاذ سيمثل خطوة حيوية نحو عالم أكثر أمنا للجميع. وحتى ذلك الحين، ندعو جميع الدول إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يتعارض مع الغرض منها. ويساور سان مارينو، في ذلك الصدد، قلق شديد إزاء التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدين ذلك السلوك غير المسؤول بشدة.

ومن المؤسف أن نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين قد أحرز تقدما بطيئا جدا في السنوات الأخيرة. وقد كان عجز مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ عن التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء مخيبا للآمال بشكل خاص. لذلك، فإننا ندعو جميع الدول إلى المشاركة البناءة في الدورة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي. ولا ينبغي أبدا لشعب أو بلد أن يمر بتجربة الخراب والآثار المدمرة لتفجير نووي، ويبين الدعم الدولي الهائل للتعهد الإنساني الحاجة الملحة إلى معالجة هذه المسألة. وتقدر سان مارينو جهود وعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف (انظر

A/71/371)، الذي أظهر استعداد العديد من الدول لبدء عملية التفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية.

إن جمهورية سان مارينو قلقة جدا إزاء الحوادث الأخيرة المتعلقة باستخدام المواد الكيميائية ضد المدنيين، وتدين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف. فاستخدام هذه الأسلحة يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، ويجب أن يخضع المسؤولون عن هذه الانتهاكات للمساءلة. وفي ذلك الصدد، فإن لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية كليهما أهمية حاسمة. وسيكون لأي هجوم بيولوجي عواقب مفجعة ولا يمكن تداركها. ونرحب بالمؤتمر الاستعراضي المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في تشرين الثاني/نوفمبر، ونعتبر المؤتمر فرصة لتعزيز الاتفاقية.

ويساور سان مارينو قلق بالغ إزاء ارتفاع عدد الإصابات التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإزاء النقل غير المسؤول للأسلحة والاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ويمثل الاعتماد الأخير لمعاهدة تجارة الأسلحة والعدد المتزايد من التصديقات عليها نجاحا ملحوظا وخطوة في الاتجاه الصحيح. فالمعاهدة تحدد معايير عالمية قوية لمعالجة المشكلة الشائكة التي تسهم في تقويض السلام والأمن الدوليين. يؤجج الاتجار غير المشروع النزاعات وعدم الاستقرار والعنف في جميع أنحاء العالم، مما يتسبب في معاناة إنسانية شديدة ويضعف التنمية. وقد تم التأكيد كذلك على تلك الصلة بين التنمية والسلام والأمن في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي التزمنا فيها جميعا بخفض تدفقات الأسلحة غير المشروعة بشكل كبير بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك يجب علينا الآن العمل على تنفيذ ذلك الهدف، ونرحب، في ذلك الصدد، بالنتيجة الناجحة للاجتماع السادس الذي تعقده الدول كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وينبغي أن تكون حماية المدنيين في النزاعات المسلحة من بين أولوياتنا. فقد تم في السنوات الأخيرة استهداف المنازل والمستشفيات والمدارس والهياكل الأساسية الحيوية في العديد من البلدان وقصفها. وللأسف، فقد استخدمت كذلك الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، مما تسبب في معاناة لا داعي لها وأسفر عن تشريد وقتل العديد من المدنيين. إننا نحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام الأجهزة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بغية التقليل لأدنى حد من الإصابات الشديدة ووفيات المدنيين، بمن فيهم الأطفال والعاملون في مجال المعونة.

إننا نشعر بالقلق العميق إزاء تلك الأعمال، ونعتقد أن حماية المدنيين من الأسلحة العشوائية هو أحد واجباتنا الأساسية. إننا نعيش في فترة من عدم الاستقرار الجيوسياسي تسببت في ازدياد الأخطار التي تتهدد الأمن على الصعيد العالمي وفي سباق للتسلح وتزايد في الأخطار النووية. ويتعين علينا الآن مضاعفة جهودنا للتصدي للأخطار الحالية بتجديد الإرادة السياسية وتنشيط جدول أعمال نزع السلاح، واضعين في الاعتبار أنه لا يوجد بلد يمكن أن يواجه بمفرده العدد المتزايد من التحديات التي نشهدها اليوم.

وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح هو مسؤوليتنا المشتركة وينبغي ألا تكون منظوراتنا المختلفة ذريعة للتقاعس عن العمل. وإذا أردنا فعلا التغلب على عقبات اليوم، فيتعين علينا جميعا العمل بجد والمشاركة بحسن نية وبروح من الحوار والتعاون. وهذا وحده هو السبيل الوحيد لكي تكون لدينا فرصة حقيقية للوفاء بولايتنا وإيجاد عالم أكثر أمنا لنا وللأجيال المقبلة.

السيد العتوم (الأردن): أود في البداية، أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة، السيد الرئيس، بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. إن وفد بلدي على ثقة تامة بأنكم، بما لكم من قدرات وخبرات متميزة،

ستساهمون في إنجاح أعمالها. ولا يفوتني في هذا الصدد الإعراب كذلك عن تهانينا إلى بقية أعضاء المكتب.

كما يضم وفد بلدي صوته إلى البيان الذي ألقاه سعادة الممثل الدائم لتونس بالنيابة عن المجموعة العربية، والبيان الذي ألقته إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

تعتبر اللجنة الأولى منصة ذات أهمية قصوى للتصدي للتحديات التي تواجه الأمن والسلم الدوليين في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. كما توفر اللجنة الأولى الفرصة لمراجعة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات ذات العلاقة. ولهذا، فإنه يتوجب على الدول الأعضاء التأكد من أن اللجنة تقوم بالدور المناط بها وهو ما سنعمل عليه من جانبنا خلال انعقاد أعمال اللجنة.

إننا في المملكة الأردنية الهاشمية، ولأننا دولة تؤمن بثقافة السلام وأهمية تحقيق الأمن في العالم فقد قمنا بترجمة ذلك على أرض الواقع من خلال انضمامنا إلى السواد الأعظم من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتطبيقنا الأمين للالتزامات التي ترتبها علينا.

ويأتي في مقدمة ذلك التزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أن الأردن عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وغيرها من المنظمات والمعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والحد من انتشارها. ولهذا فإن الأردن يدعو إلى تدعيم مجال الأمن النووي الدولي، بما في ذلك منع تهريب المواد النووية، وإلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نعرب عن أسفنا العميق لفشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. وعليه، ندعو الدول المودع لديها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الالتزام بمسؤولياتها والعمل على تنفيذ القرارات المترتبة على هذه المعاهدة.

كما نعيد التأكيد على ضرورة انضمام إسرائيل للمعاهدة وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن تحقيق هدف العالمية بالنسبة لمنع الانتشار وتشجيع الدول طوعياً على الوفاء بالتزاماتها بعدم السعي لامتلاك السلاح النووي في الشرق الأوسط يقتضي تفعيل وتنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ والقاضي بجعل منطقة الشرق الأوسط برمتها خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية. وهو القرار الذي واكب في حينه تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وفي إطار تسوية لم تكن قابلة للتجزئة.

إن معاهدة عدم الانتشار رسخت وأطّرت في مادتها الرابعة حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونحن في الأردن نشدد على أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من قبل جميع الدول تشكّل حقاً أصيلاً تصونه معاهدة عدم الانتشار، سيما وأن الكثير من الدول تحتاج إلى تطوير برامج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية لتشكّل عنصراً من شبكات إنتاج الطاقة وطنياً فيها، وخصوصاً تلك الدول التي لا تتواجد فيها مصادر أخرى للطاقة تغنيها عن تنويع مصادر الطاقة، واللجوء إلى خيار استخدام الطاقة النووية لغايات سلمية وتنموية لا غنى عنها لإنجاح وإنجاز عملية التنمية المستدامة.

وغني عن القول أن هذه الاستخدامات السلمية يجب أن تراعي أقصى معايير الأمن والأمان المتعارف عليها دولياً، مثلما أن هذه الاستخدامات السلمية والبرامج يجب أن تخضع للرقابة التي تتولاها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لنظام

الضمانات الشاملة المعمول به في الوكالة، وبما يضمن ممارسة الدول لحقها في الاستخدام السلمي الأصيل في المعاهدة، وفي نفس الوقت يضمن ألا تكون برامج الاستخدامات السلمية مجرّد واجهة لبرامج غير سلمية.

لقد أصبح التقدم التكنولوجي المتسارع في عالم الفضاء الإلكتروني تحدياً دولياً يحتّم علينا العمل على تكثيف الجهود المشتركة من أجل إيجاد آلية فعّالة لمواجهة خطر المجموعات الإرهابية التي تسعى لاستغلال هذا الفضاء للقيام بأنشطتها الإرهابية. وفيما يتعلق باستخدامات الفضاء الخارجي، فإننا نشدد على ضرورة منع تسليحه وعلى حق جميع الدول في استخدامه للأغراض السلمية فقط. ولهذا فإن أي مسعىً دولي في هذا الصدد يجب أن ينصبّ على تقنين وتنظيم هذا الحق وليس على تقييده.

ختاماً، سيدي الرئيس، يؤكد وفد بلدي على دعمه التام لأعمال اللجنة الأولى ويتطلّع للعمل مع جميع الدول الأعضاء بشكل وثيق، وذلك تحت قيادتكم خلال هذه الدورة.

السيد فويتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى زملائي في تهنئتكم، سيدي، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم في مناصبكم. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي وأنتم تضطلعون بواجباتكم الهامة.

وتؤيد جمهورية صربيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من مناقشة هذا العام (انظر A/C.1/71/PV.2). غير أنني سأقضي بضع لحظات لأسلط الضوء على بعض أولويات وإجراءات بلدي التي اتخذناها فيما يتعلق ببعض المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمالنا.

ما برحت البيئة الأمنية العالمية في حالة تقلب مستمر على مدى عدة سنوات، والمشاكل التي ظهرت نتيجة لذلك في ازدياد وتصبح أكثر تعقيداً، مما يجعل من معالجتها وحلها تحدياً للمجتمع الدولي. وفي عالم متزايد الترابط والتعقيد، لم يبق أي بلد في منأى عن التأثر بذلك، ولا سيما انتشار الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ونتيجة لذلك، فإن المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار قد أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، والمواضيع التي ما فتئنا نناقشها خلال الأيام القليلة الماضية أصبحت متزايدة الأهمية. وما نحتاج إليه الآن هو توحيد القوى في البحث عن حلول مشتركة، فيما ننطلق من فرضية أن التعددية المفيدة ضرورية، وكذلك ممكنة التحقيق، إذا أبدينا جميعاً الاستعداد والالتزام بالعمل معاً بروح من التعاون والتوافق.

وبالعودة في الزمن إلى الدورة الأولى للجمعية العامة وأول قرار اتخذته في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، نجده يدعو إلى:

> ”التحكم في الطاقة النووية إلى المدى اللازم لضمان استخدامها في الأغراض السلمية فقط [و] إزالة ... وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تعديلها لأغراض التدمير الشامل“ (القرار ١ (د-١) الفقرة ٥ (ب) و (ج))،

ويمكننا أن نرى أننا على مسافة كبيرة من الهدف الذي حددناه لأنفسنا آنذاك – وهو هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. تشكل أسلحة الدمار الشامل وانتشار وتحديث الأسلحة النووية تحديات خطيرة للسلام والاستقرار الدوليين، ويزيد من صعوبة تطور عملية التنمية المستدامة. وما نحتاج إليه هو الوحدة في مساعينا لبناء عالم أكثر سلامة وأمناً، وأول خطوة صحيحة في هذا الاتجاه هي احترام المبادئ والقواعد الدولية القائمة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وقد انضمت جمهورية صربيا إلى جميع الوثائق الدولية الرئيسية في هذا المجال. وإننا نعتبر أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي عماد هيكل الأمن الدولي، التي يقوم

عليها النظام الدولي لعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. لا يزال عدم الانتشار جوهر نظام معاهدة عدم الانتشار. ولا تقل أهمية الجهود الرامية إلى زيادة تحسين التحقق الدولي من الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار، التي تهدف إلى المحافظة على سلامة المعاهدة بمعالجة عدم الامتثال.

لقد مضى عشرون عاماً على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتذكرنا هذه الذكرى السنوية الفريدة بما حققه المجتمع الدولي في هذا المجال، وكذلك ما ينتظرنا إذا تهيأت الظروف لتنفيذ المعاهدة. لقد صدقت صربيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ٢٠٠٤ وتنضم إلى البلدان التي تدعم بقوة التنفيذ العالمي لها في أقرب وقت ممكن. ويلتزم بلدي أيضاً التزاماً راسخاً بالامتثال الكامل لالتزامات المعاهدة، بما في ذلك آليتها للتحقق، بوصفها أداة فعالة لمنع تطوير وانتشار الأسلحة النووية والنهي عنه. يجب مواصلة تطبيق الوقف الاختياري القائم بحكم الأمر الواقع للتجارب النووية، ولكن هذا ليس بديلاً عن تنفيذ المعاهدة نفسها، لأن تنفيذ المعاهدة وحده يمكن أن يقربنا من هدفنا المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية الذي حددناها لأنفسنا منذ وقت طويل.

إن بلدي مؤيد قوي لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ومنع الإرهاب النووي. وأود في هذا الصدد أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبلغ اللجنة بأن الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا صدّقت على التعديلات التي أدخلت على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في آذار/مارس الماضي، ودخلت التعديلات حيز النفاذ في أيار/مايو الماضي. إن تنظيم الأمن النووي على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية، لأنه يوفر أساساً قانونياً لاعتماد تقييم جوانب الضعف ونظم الحماية المادية. ومن المتوقع أن يساعدنا هذا الاعتماد في تحقيق الأهداف الطويلة الأجل، بما في ذلك تعزيز القدرات المهنية في مجال الأمن النووي وتنفيذ الاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

وتتسم المواضيع ذات الصلة بالتحديات التي تطرحها التكنولوجيات والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية بأهمية بالغة أيضا. وفي هذا العام، انضمت جمهورية صربيا إلى مجموعة أصدقاء التخفيف من مخاطر تلك التكنولوجيات والمواد وإدارة أمنها – التي أنشئت على أساس المشاركة بين جورجيا والمغرب والفلبين – بهدف إدماج ذلك العنصر في هيكل الأمن الدولي. وفي الوقت الراهن، يواصل بلدي إنهاء وضع خطة عمله الوطنية المتعلقة بتلك التكنولوجيات والمواد.

وما تزال جمهورية صربيا تولي أهمية كبيرة للامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واعتماد الآليات القانونية والتنظيمية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وخاصة حيازة الجهات من غير الدول لتلك الأسلحة. ونتابع عبر المشاركة النشطة في مجموعة أصدقاء القرار عملية تنقيحه بصورة شاملة. ومن المتوقع أن يتم تحديث خطة عملنا الوطنية لتنفيذه وفقا لذلك. وبصفتنا بلدا تولّى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٠١٥ وعضوا في اللجنة الثلاثية للمنظمة هذا العام، فإن جمهورية صربيا تولي اهتماما خاصا لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في منطقة منظمة الأمن والتعاون، وهو ما يعدُّ مثالا إيجابيا على التعاون بين المنظمات الدولية في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويلتزم بلدي بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرى أن المؤتمر الاستعراضي الثامن المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية المقرر عقده في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر سيتيح للأطراف في الاتفاقية فرصة مواتية لتحديد واعتماد التدابير اللازمة لتعزيز تنفيذها.

وما زال الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي ويسبب الضرر لحياة الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. ولمواجهة تلك الظاهرة وآثارها، ما تزال صربيا مؤيدا نشطا لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة على الصعيد العالمي. وقد شارك ممثلو بلدي في المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة المعقود مؤخرا في جنيف. واتساقا مع التزاماته الوطنية بموجب المعاهدة، قدم بلدي تقريره الوطني السنوي الأول في نسخته الأولية.

ونرى أن من الأهمية بمكان اتّباع نهج للتعاون الإقليمي في ميدان مراقبة تصدير الأسلحة، بما في ذلك التعاون في مجال التقيد بالتزامات معاهدة تجارة الأسلحة. وفي ذلك السياق، أنشأت بلدان منطقة غرب البلقان آلية فعالة للتعاون الإقليمي في مجال مراقبة صادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي تسهم إسهاما قيّما في بناء الثقة ونقل المعارف وتبادل أفضل الممارسات والمعلومات على الصعيد الإقليمي. وينبغي التنويه إلى مثال آخر لنجاح التعاون دون الإقليمي في هذا السياق – تنفيذ اتفاق بشأن تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي – استنادا إلى المادة الرابعة من اتفاق دايتون للسلام. وبالرغم من إبرامه منذ ١٠ سنوات، ما زال ذلك الاتفاق ينفذ حتى بعد انتهاء فترة ولاية الممثل الشخصي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وعندئذ تولت الدول الأطراف في الاتفاق – البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا – الاختصاصات والمسؤوليات المتعلقة بمواصلة تنفيذه. ويعدُّ الاتفاق تجسيدا عمليا لنموذج تحديد الأسلحة ويمكن تنفيذه بنجاح في مناطق أخرى لكونه يتسق مع الاحتياجات المحددة لتلك المناطق ويتسم بقابلية للتطبيق على الصعيد الأقاليمي.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أتناول في بضع كلمات فحسب الدعوات الموجهة مؤخرا إلى ضرورة تنشيط مؤتمر نزع السلاح في جنيف بصفته الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الرئيسية في مجال نزع السلاح. ويحدو بلدي وطيد الأمل في أن ينظر المؤتمر أخيرا في مسألة موضوعية أخرى ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدي – ألا وهي توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ومن المؤكد أن ذلك أمر ضروري لأن المسائل المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح تكتسي أهمية بالغة لعدد أكبر من البلدان بالمقارنة إلى الدول الأعضاء الحاليين في مؤتمر نزع السلاح البالغ عددها ٦٥ دولة. ثم إن تلك المسائل ذات طابع عالمي وينبغي مناقشتها والتفاوض حولها على أساس غير تمييزي شفاف ومتعدد الأطراف. وينبغي إعطاء جميع البلدان الراغبة في ذلك الفرصة للمشاركة في هذه العملية وتحمُّل نصيبها من المسؤولية. ومن الضروري إبداء الإرادة السياسية الواضحة للتغلب على المأزق الحالي واستئناف مناقشة المسائل الجوهرية بما يلزم من الجدية، فضلا عن الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين بطريقة تتسم بالمصداقية. تحقيقا لتلك الغاية، فإن جمهورية صربيا على استعداد للإسهام فيه بصورة نشطة.

السيد بونغ (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في دورتها الحادية والسبعين. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي في الوفاء بولايتكم.

وإذ يؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2) فإنني أود إبراز بعض المسائل المحددة التي توليها إستونيا أهمية خاصة في دورة اللجنة الأولى لهذا العام.

ونشهد اليوم نزاعات في أجزاء كثيرة جداً من العالم إما ناشئة أو مستعرة أو خاملة. وما لم نسيطر على هذه النزاعات الدائرة في مختلف أنحاء العالم فإن من شأنها أن تؤدي إلى الإرهاب الذي لا حدود له. فما تزال الحالة الأمنية في أوروبا وما وراءها مصدر قلق بالغ. ولأول مرة منذ الحرب العالمية

الثانية تم تغيير حدود أوروبا بواسطة استخدام القوة والأعمال العدوانية المستمرة ضد سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها واستقلالها. ومع أنه لم يكن ممكناً منع نشوب جميع النزاعات والأزمات الحالية، إلا أنه كان ممكنا التخفيف من أثر الكثير منها إذا سارعنا باتخاذ الإجراءات اللازمة في وقت مبكر، وفي حال توفير الآليات اللازمة لحلها، علاوة على تعزيز القوانين والنظم الدولية القائمة فضلا عن تنفيذها بصورة فعالة. لهذا السبب، ولأجل تعزيز الأمن والاستقرار العالميين، فإنه يجب أن يسعى المجتمع الدولي لإحراز تقدم نحو إضفاء الطابع العالمي على صكوك ونُظم نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار القائمة، علاوة على تنفيذها وتعزيزها على نحو فعال.

وما تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثّل ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وكفالة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولذلك السبب، فإن من المهم التأكيد على امتثال أي مبادرات في ميدان نزع السلاح النووي لمعاهدة عدم الانتشار والعمل على تعزيز نظامها. ومن ناحية أخرى، فإن فكرة المعاهدات الرامية إلى حظر الأسلحة النووية تهدد بتقويض معاهدة عدم الانتشار نفسها. وإن من الوهم محاولة تنفيذ حظر كهذا دون موافقة الدول الحائزة للأسلحة النووية أو دون توفر آلية قوية للتحقق منه ودون مراعاة للبيئة الأمنية القائمة. وتتشاطر إستونيا الأهداف القصوى لنزع السلاح النووي المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. غير أننا نلاحظ مع الشعور بالقلق عدم وجود توافق في الآراء بشأن تحقيق ذلك الهدف المشترك. ونعرب عن تأييدنا لاتّباع نهج واقعي تدريجي نحو نزع السلاح النووي. وما زلنا نرى أن الحظر الشامل للتجارب النووية قد تم النص عليه بالفعل في معاهدة عدم الانتشار باعتباره خطوة أخيرة نحو تحقيق هدفنا المشترك الرامي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وما تزال إستونيا تشعر بالقلق العميق إزاء حالة الجمود التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح. ويراعي جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح الشواغل العالمية، وينبغي التفاوض بشأن تلك الشواغل على أساس شفاف غير تمييزي ومتعدد الأطراف بمشاركة واسعة النطاق من جانب الدول المعنية بالأمر. وأود أن أكرر طلب إستونيا بالمشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في مناقشات نزع السلاح بصفتها عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح. ويُعدُّ الحظر الشامل للتجارب صكا هاما متعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار الدوليين. ولذلك فإن من المؤسف للغاية عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ بعد إلى هذا اليوم الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية. ونحث الدول، ولا سيما تلك التي ينبغي انضمامها لكي يتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ، إلى التوقيع والتصديق عليها دون مزيد من التأخير.

وقد كان وفد بلدي أيضا من بين الوفود التي قدمت قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي اتخذ في ٢٣ أيلول/سبتمبر. ولا ريب أن انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يشكّل تهديدا خطيرا. وبالتالي، فإننا ندين بأشد العبارات الممكنة جميع التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأنشطتها الجارية للاستمرار في تطوير أسلحتها النووية وبرامج قذائفها التسيارية. ومن المهم بشكل حاسم أيضا ضمان أن تغير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسارها الحالي وتعود إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية.

وندين بأشد العبارات أيضا أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية وغيرها، من أي كان، بما في ذلك الجهات من غير الدول، وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب ضمان المساءلة عن مثل هذه الهجمات المروعة. وينبغي أن نتوقع إعداد مشروع قرار قوي في اللجنة الأولى في ما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأسلحة

الكيميائية. ونرحب بنجاح إزالة الأسلحة الكيميائية من ليبيا من أجل تدميرها خارج البلد باعتباره تطوراً إيجابياً، الأمر الذي يوضح أهمية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التعامل مع خطر الجهات من غير الدول والإرهابيين. ونشير بقلق إلى أن القذائف التسيارية وما يتصل بها من تكنولوجيات لا تزال تُستخدم في جميع أنحاء العالم كأسلحة تشغيلية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن نظم التحكّم في تكنولوجيا القذائف ومدونة لاهاي لقواعد السلوك تؤدي دوراً رئيسياً في منع انتشار القذائف. ونعتقد أن عضوية إستونيا في نظام التحكّم في تكنولوجيا القذائف سيعزز النظام والجهود الدولية لعدم الانتشار. كما ندعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للانضمام إلى هذا النظام لأنها كلها تفي بأعلى المعايير والمقاييس التي وضعها النظام.

وفيما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني، فإن إستونيا عضو في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي للمرة الرابعة على التوالي. ويُنتظر أن يتجاوز عمل الفريق الحالي الأحكام المتفق عليها سابقاً. والفريق يشكل منتدى مثمراً جدا، يمكن أن يمثل مستقبلا أداة مفيدة، ليس لدراسة التهديدات الإلكترونية والحلول الممكنة وحسب، ولكن أيضاً من أجل تنفيذ مختلف القوانين والمعايير والقواعد والمبادئ الدولية القائمة. ويمكن أن ندعو جميع البلدان إلى إبداء آرائها بشأن تنفيذ مقترحاته مع اللجنة الأولى. وبالنسبة لإستونيا، فالقانون الدولي هو السلطة الرئيسية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك يجب علينا السعي إلى قواعد واضحة، ليس من أجل الحد من مخاطر الممارسات المقيتة فحسب، بل أيضاً لتوفير الشفافية والسلوك الذي يمكن التنبؤ به، مما يتيح لنا أن نركز على السلام بدلاً من الصراع.

وبلدي عاقد العزم على دعم العمل الإنساني لإزالة الألغام والإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد زدنا مساهماتنا في تلك القضية خلال السنوات القليلة الماضية ونواصل القيام بذلك. وهي تشمل تقديم الدعم المالي إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتطهير المتفجرات المختلفة من مخلفات الحرب، والاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام بموجب العديد من المشاريع الإنسانية الثنائية والدولية. ونحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد.

وفيما يتعلق بالنزاعات والأزمات الراهنة، فمن المهم التأكد من ألا تقع النساء والفتيات ضحية للعنف الجنساني وأن يُشركن في تسوية النزاعات ومفاوضات السلام. ولذلك، من المهم بشكل حيوي مواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن.

إن إستونيا عاقدة العزم على الإسهام في جهود المجتمع الدولي لتعزيز تنفيذ الصكوك القائمة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويجب أن نغتنم الفرصة لتعزيز تلك الصكوك خلال مختلف عمليات الاستعراض المقرر عقدها على مدى السنة القادمة.

السيد غون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد كوت ديفوار، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأعتقد أنه، نظراً لخبرتكم وقيادتكم، فسيبرهن عمل اللجنة فعلاً على نجاحه.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71.PV.2).

وكما حدث في السنوات السابقة، يبدأ عمل اللجنة هذا العام في بيئة أمنية دولية لا تزال مصدر قلق. فالإرهاب يطلّ برأسه مرة أخرى ولا تزال الأسلحة النووية تجتذب قدراً كبيراً من الاهتمام. وتظلّ أعمال العنف المُرتكبة بمساعدة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة موضع قلق عميق. ولا تزال التحركات الكبيرة من المقاتلين الأجانب تُشاهد في بعض أنحاء العالم. لذا يظلّ هدف تحقيق السلام والأمن بعيد المنال.

وكنا نأمل أن يترافق مع تراجع حدة التوترات في جميع أنحاء العالم انخفاض كبير في وقوع الأعمال الإرهابية. ولكن على النقيض من ذلك، كانت هناك زيادة مقلقة في عدد الهجمات الإرهابية. ولا توجد منطقة لم تتأثر بها. ففي ١٣ آذار/مارس، أصبح بلدي ضحية لهذه الهمجية القاتلة بعد وقوع هجوم في منتجع غراند باسام الساحلي. وأسفر الهجوم عن مصرع ١٩ شخصاً وإصابة ٣٣، بما في ذلك رعايا بلدان أخرى. وفي أعقاب هذا الهجوم، اتخذت حكومة كوت ديفوار تدابير صارمة. فقد أنشأت وحدة تحقيق خاصة لمكافحة الإرهاب، وعززت الأمن على حدودنا البحرية عن طريق اقتناء ثلاثة مراكب للدوريات، وتعزيز التعاون مع قوات الشرطة في البلدان المجاورة من أجل القبض على المسؤولين عن الهجوم واعتمدت مشروع قانون بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتمشياً مع تدابيره الرامية إلى منع وكبح الإرهاب، اعتمد بلدي في ٣ تموز/يوليه قانوناً لمكافحة الإرهاب. وتشكل هذه الجلسة فرصة لوفد بلدي لحث المجتمع الدولي على تعبئة جهوده ضد الإرهاب وعلى أن يكون عازماً وحازماً في مكافحته قبل أن يلحق ضرراً وصدمات لا يمكن إصلاحها في بلداننا ومجتمعاتنا. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على التعاون الفعال بيننا وبين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومع بلدان المنطقة دون الإقليمية والبلدان الصديقة الأخرى التي ساعدتنا.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنانه للجنة مكافحة الإرهاب، وبخاصة الأمين التنفيذي لها، الذي زار كوت ديفوار في حزيران/يونيه الماضي ليبدي التعاطف والدعم للحكومة.

بالرغم من المعاهدات العديدة ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، لا يزال انتشار هذه الأسلحة يثير القلق، بسبب العدد الكبير من الضحايا الذين توقعهم تلك الأسلحة كل سنة. وتبين الدراسات اليوم أن هناك أكثر من ٦٠٠ مليون من الأسلحة الخفيفة موزعة في جميع أنحاء العالم ويوجد في أفريقيا وحدها بضع مئات الملايين منها. إن النزاعات المسلحة التي تغذيها هذه الأسلحة مسؤولة عن أكثر من ٠٠٠ ٥٠ حالة وفاة سنويا. وقد صدق بلدي على معاهدة تجارة الأسلحة ويأمل أن يساعد دخولها حيز النفاذ على تحسين التنظيم والشفافية في التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وتود كوت ديفوار أن تثني على التعاون بين اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وسم وتعقب الأسلحة التي تعود ملكيتها إلى قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، فضلاً عن تعاونها مع الأمم المتحدة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منذ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، لا يزال وفد بلدي مهتماً بالمناقشات بشأن هذا الموضوع ويود أن يحث جميع أصحاب المصلحة على إحراز تقدم في المحادثات. وفيما يتعلق بالحظر الشامل للتجارب النووية، تشجع حكومة بلدي جميع الأطراف على العمل من أجل التنفيذ وتحث، على وجه الخصوص، البلدان المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير. وتشير التجارب النووية التي أجريت في السنوات الأخيرة إلى الحاجة الملحة لأن تولي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

اهتماماً خاصاً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونلتزم بتعزيز ركائزها الثلاث: نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وقد صدقت حكومة كوت ديفوار هذا العام على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما قبلت اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وأعربت عن موافقتها على الالتزام بالبروتوكول الخامس. ويعتقد بلدي اعتقاداً راسخاً بأن إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشاملً سيكون أكثر أمناً لنا جميعاً. وفي الختام، أود أن أذكر أن وفد بلدي يرى أن عملنا يشكل إسهاماً كبيراً في قضية السلام والأمن في العالم.

السيد أندانجي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين. وإننا نتطلع إلى دورة مثمرة تحت قيادتكم.

وتؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما في الأسبوع الماضي ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.2)

وإذ أن العديد من شواغل ومصالح وفد بلدي قد أُلقي الضوء عليها بصورة شاملة في البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، سأوجز وأوفر على الأعضاء عناء التكرار. وأود أن أوجه الانتباه إلى بعض التطورات الأخيرة في مجال الأمن الدولي التي ينبغي أن تشكل مصدر قلق لنا جميعا. وقبل أن أفعل ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام كينيا طويل الأمد بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ومما يؤسف له أن نزع السلاح النووي قد توقف، على نحو ما تبينه حالة الشلل المستمرة منذ ٢٠ سنة في مؤتمر نزع السلاح. وقد تم بصورة لا رجعة فيها تقويض استمرار وجود مؤتمر نزع السلاح بوصفه منتدى دوليا مفيدا لنزع السلاح النووي. فلم تتمكن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق حتى على أكثر تدابير تحديد الأسلحة إلحاحا وغيرها من المسائل العاجلة. ولم يحرز أي تقدم على أي جبهة من الجبهات. وهناك عجز تام عن إحراز تقدم بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حقيقة يؤكدها فشل مؤتمر استعراض المعاهدة في أيار/مايو ٢٠١٥. ولم تبد الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة أي استعداد للوفاء بالتزاماتها. وقد غاب حسن النية. وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢، فإن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تصدق بعد على المعاهدة، بينما لم تنضم إليها أخرى على الرغم من النداء الحماسي الذي وجهه الأمين العام في الشهر الماضي.

وتعتبر كينيا هذه التطورات محبطة. ونحن مقتنعون بأن الحالة تزداد تعقيدا بتزايد الهوة بين الواجهة الخطابية للالتزام بنزع السلاح والواقع. إنه حقا مشهد سريالي. فالنفقات العسكرية يجري مضاعفتها لصيانة وتحديث الأسلحة النووية. ويجري بناء نظم إيصال استراتيجية برية وبحرية وجوية جديدة. ونرى توسعا غير مسبوق في القدرات النووية. هذا، على الرغم من أن المخزون العالمي من الأسلحة النووية الحالية قوي بما يكفي لمحو العالم. ومن الواضح أن ما نشهده حاليا هو سباق تسلح وليس نزع سلاح. إن الدول الحائزة للأسلحة النووية مصممة على الحفاظ على الوضع الراهن، وقبل كل شيء، على هيمنتها العسكرية الساحقة.

وتحدث التطورات المشار إليها في خضم استفحال الأزمة الجيوسياسية وزيادة التوتر والمواجهة في العالم. ويجري الترويج

للسياسات التي تعطي الأولية للاستخدام الاستباقي للأسلحة النووية وهي تشكل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العالمية للتحالفات العسكرية. ومن الواضح أن جهودنا الرامية إلى تعزيز أهدافنا الجماعية لنزع السلاح النووي في انحسار.

إن العالم اليوم يواجه تحديات لا حصر لها. وتعتقد كينيا أنه ليس هناك أي مبرر لإنفاق كميات فاحشة من الموارد – تريليونات الدولارات – في الوقت الذي توجد فيه العديد من المسائل ذات الأولوية الأعلى التي تستحق اهتمامنا. فمسألة كتغير المناخ تمثل حالة طارئة فورية. ولها أثر بعيد المدى على الصعيد الجغرافي وعلى الأجيال القادمة على السواء. وأزمة اللاجئين التي تمثل سببا للاضطرابات الاجتماعية في بعض مناطق العالم هي مشكلة ملحة أخرى. والتفاوت العالمي يصل إلى درجات قصوى جديدة. فقد أشارت منظمة أوكسفام مؤخرا إلى أن الصلاحيات والامتيازات تُستخدم لحرف النظام الاقتصادي من أجل زيادة الفجوة بين الأكثر غنى وبقية العالم.

ويعتقد وفد بلدي أن نزع السلاح والتنمية مترابطان. فنزع السلاح لا يعزز قضية التنمية فحسب، بل إننا مقتنعون بأن التنمية يمكنها أن تعزز قضية نزع السلاح. ويجب ألا نستسلم للضغوط المستمرة من أجل زيادة الإنفاق العسكري على حساب البرامج الاجتماعية، ولا سيما التعليم والصحة. فالموارد التي تُنفق على الأسلحة تشكل عبئا كذلك على الاقتصادات الوطنية. ويجب بذل جهود لتحرير الموارد من الإنفاق العسكري لاستخدامها في معالجة أولويات اجتماعية مثل فجوة التفاوتات المتزايدة والأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة للنزاعات ومسألة تغير المناخ.

السيدة سكوت (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الحادية والسبعين. وإننا على استعداد للتعاون الكامل معكم ومع فريقكم في أدائكم مهمتكم الحالية للنهوض بعمل اللجنة الأولى.

وأود في البداية أن أقدم خالص تعازي ناميبيا إلى شعب هايتي في أعقاب إعصار ماثيو الذي ضرب البلد في الأسبوع الماضي، والذي فقد خلاله أكثر من ٩٠٠ شخص أرواحهم. وعلاوة على ذلك، فإن تدمير الإعصار للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الهامة جدا سيؤدي حتما إلى إعاقة جهود ذلك البلد لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تؤيد ناميبيا البيانين اللذين أُدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.2)

كما إننا نود أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بتصديق أنغولا وسوازيلند وميانمار على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن ناميبيا تؤمن بالتنفيذ غير الانتقائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية بوصفهما عنصرا أساسيا لنزع السلاح. ونؤكد مجددا، في ذلك الصدد، التزامنا القوي بتعددية الأطراف. ونتطلع بتفاؤل إلى بدء دورة استعراض المعاهدة المقبلة المقرر عقدها في فيينا في عام ٢٠١٧، وكذلك إلى المؤتمر التالي لاستعراض معاهدة عدم الانتشار والذي تقرر عقده في عام ٢٠٢٠. كما تؤيد ناميبيا الموقف النبيل لمحكمة العدل الدولية في فتواها لعام ١٩٩٦، وهو أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتنافى مع قواعد القانون الدولي في النزاعات المسلحة وينتهك مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني. ونؤيد، في ذلك السياق، الدعوة إلى تحريم جميع الأسلحة النووية. إن الإيمان بالعقائد العسكرية التي تستند إلى خرافة أنه يمكن تعزيز الأمن الوطني من خلال الردع النووي يأتي بنتائج عكسية ويتعارض مع روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن التهديد الذي تواجهه البشرية جراء وجود الأسلحة النووية، بما في ذلك استمرار التجارب تحت الأرض أو تحت الماء، فضلا عن احتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها، لا يزال يشكل تهديدا حقيقيا للغاية. ولا يزال يساورنا القلق

إزاء الحالة الصعبة والمعقدة القائمة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ولذلك، من المهم ضمان تسير الجهود الرامية إلى منع الانتشار النووي بالتوازي مع الجهود المتزامنة الرامية إلى نزع السلاح النووي. وتشكل الإزالة التامة للأسلحة النووية الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وتمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات تلاتيلولكو، راروتونغا، بانكوك، بليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وكذلك مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، خطوات إيجابية وهامة باتجاه تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تؤيد ناميبيا تماما إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي، ينبغي الاعتراف بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء والحقوق السيادية المشروعة غير القابلة للتصرف لجميع الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا. ونعارض ونرفض أي تصرف ينكر أو ينتهك الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي لما فيه صالح البشرية. وناميبيا نؤكد مجدداً حقّ البلدان النامية غير القابل للتصرف في إجراء البحوث في مجال تطوير الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز. ومع ذلك، هناك قلق إزاء استمرار القيود التي لا مبرر لها المفروضة على الصادرات من المواد والمعدات والتكنولوجيا إلى البلدان النامية للأغراض السلمية.

وبوصف ناميبيا أحد أكبر منتجي اليورانيوم، فإنها تشارك بنشاط في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للمواد النووية لعلاج السرطان والإنتاج الزراعي وتوليد الطاقة. ومن ثم، فإننا نعتقد أن إنتاج وحيازة المواد النووية، لأي غرض بخلاف الأغراض السلمية، ليس ضمانا مستداما لتحقيق الأمن. وتؤيد ناميبيا وتمتدح جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتحثها على اتخاذ الخطوات الضرورية التي يمكن أن تساعد أخيرا على الحد من الانتشار وإلى نزع السلاح النووي في نهاية المطاف. وأخيراً، ترحب ناميبيا بالاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث، مما أدى إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. ونتطلع إلى تنفيذها تنفيذا كاملا.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن أحر التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل. ويسعدنا انعقاد هذه الدورة الهامة للجنة، تحت توجيه دبلوماسي حكيم ومحنك من الجزائر، عُرف عنه تفانيه في خدمة قضية نزع السلاح.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

يظل نزع السلاح النووي يشكل أولوية رئيسية على جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي. فمجرد وجود أسلحة نووية يشكل تهديدا ومصدرا لعدم الثقة في العلاقات الدولية. إنه يقوض المبدأ المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، والمتمثل في الحق المتساوي لجميع الدول في تحقيق السلام والأمن، وأساس القانون الدولي الإنساني. ونزع السلاح النووي مهمة في غاية الأهمية لأن التقاعس يمكن أن يؤدي إلى كارثة عالمية. وإلى جانب إعادة تأكيد الدول التزامها بنزع السلاح النووي، فإنها مُطالبة بإظهار الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وبعد مرور سبعة عقود على أول

استخدام للأسلحة الذرية، والذي تسبب في الكارثة الإنسانية خلفت أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ قتيل، لا يوجد ضمان مطلق بعدم استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى.

ولا تزال الآلاف من الأسلحة النووية، المرتبطة بالاستراتيجيات العسكرية وخطط الحرب التي ترتئي استخدام هذه الأسلحة في ظروف معينة، موجودة في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول الحائزة. ويرجع ذلك إلى عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي. وبعد مضي نصف قرن تقريبا على إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يقع بموجبها على جميع الدول الأطراف التزام قانوني صريح بالإزالة التامة للأسلحة النووية، لا تزال الفجوة واسعة بين الالتزام الاسمي وتنفيذه في الواقع. ويتوقف الحفاظ على سلامة ومصداقية معاهدة عدم الانتشار على التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات الناشئة عنها، ولا سيما الالتزام المتعلق بنزع السلاح النووي.

ومما يدعو إلى مزيد من الإحباط أنه، خلافا لالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقليص دور الأسلحة النووية في عقائدها العسكرية، يجري حاليا تنفيذ برامج تتكلف عدة بلايين من الدولارات لتحديث وإحلال الترسانات النووية وتطوير أنواع جديدة من منظومات الأسلحة النووية المتقدمة، لا سيما في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومن الواضح أنه ينبغي مساءلة تلك الدول عن عدم امتثالها المتعمد لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتعين عدم الاستخفاف بالأخطار والتداعيات الجسيمة لاستمرار عدم الامتثال لهذه الالتزامات. ويجب أن تتوقف هذه البلدان عن انتهاك التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي. وسنواصل الإعراب عن قلقنا البالغ في هذا الصدد في المحافل الدولية الملائمة.

إن عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها بالفعل الدول الحائزة للأسلحة النووية في سياق مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار قد جعل ما يسمى النهج التدريجي لنزع السلاح النووي غير فعال. وهذا النهج لا يحقق نتائج، ولن يؤدي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونستند في حكمنا إلى الوقائع، حيث لم تجر أي مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي في العقدين الماضيين بسبب استمرار رفض أي اقتراح لبدء مفاوضات نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. وحتى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بجميع ثغراتها، لا تزال معلقة، والمحاولات المدفوعة سياسيا لبلد معين لاستغلال مجلس الأمن بغية اتخاذ قرار بشأن المعاهدة ليست مشروعة كما أنها لا تشكل حلا.

وقد فشل النهج الهدام حتى في إنشاء وتوطيد قاعدة عالمية ملزمة قانونا لمكافحة إنتاج واختبار الأسلحة النووية وتوفير المواد الانشطارية للأسلحة النووية. ويتعين على أولئك الذين يواصلون الإصرار على النهج التدريجي الفاشل لنزع السلاح النووي أن يتذكروا أنهم يصرون على وصفة لضمان الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، ويخالف ذلك بالتأكيد، الالتزام القانوني المحدد في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونعتقد أن أكثر طريقة فعالية وعملية لتحقيق الإلغاء الكامل للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد والحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية تتمثل في التفاوض وإبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، تشتمل على جميع الجوانب اللازمة لنزع السلاح النووي عن طريق حظر امتلاك واستحداث وإنتاج وحيازة واختبار وتكديس ونقل واستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وذلك بالنص على تدميرها بصورة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ولهذا السبب، تؤيد جمهورية إيران الإسلامية، بقوة اقتراح حركة عدم الانحياز الشروع المبكر في المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح.

إن لإيران مصلحة قوية في التزامها بعدم انتشار الأسلحة النووية، وكانت في طليعة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما هو معروف، اقترحت إيران في عام ١٩٧٤ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وحظي الاقتراح بدعم قوي من جانب المجتمع الدولي، واتخذت الجمعية العامة والمؤتمرات الاستعراضية للدول الأطراف في المعاهدة لاحقا العديد من القرارات والمقررات من أجل تنفيذه. ولكن النظام الإسرائيلي، الذي يمتلك أسلحة نووية، أعاق إنشاء تلك المنطقة، ولا يزال يقف حجر عثرة في طريق جميع الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق ذلك الهدف.

ولعل الأعضاء، يذكرون أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لم يتمكن للأسف من اعتماد وثيقة ختامية للأسف، ويرجع ذلك أساساً إلى عامل خارجي، يتمثل في ضغط دولة غير طرف في معاهدة عدم الانتشار، أي النظام الإسرائيلي، على بعض الدول الأطراف في المعاهدة، والتي اعترضت في نهاية المطاف على اعتماد الوثيقة الختامية.

وقد حدث هذا الأمر لأن الوثيقة الختامية تضمنت قرارا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن وجود الأسلحة النووية في أيدي النظام الإسرائيلي، الذي ارتكب مرارا وتكرارا العدوان والاحتلال والإبادة الجماعية والإرهاب، هو أخطر تهديد لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه الحالة لا يمكن أن تستمر. ولذلك، يجب إجبار النظام الإسرائيلي على الانضمام إلى المعاهدة وغيرها من المعاهدات الرئيسية الأخرى التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، بوصفه طرفا غير حائز للأسلحة النووية، بدون أي شروط أو أي تأخير.

ونعترف بالحق المشروع للدول في الحصول على الأسلحة اللازمة للدفاع عن نفسها. وفي الوقت ذاته، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار تدفق الأسلحة التقليدية الهجومية المتطورة إلى منطقة الشرق الأوسط المضطربة، ولا سيما إلى تلك البلدان التي تشارك في العدوان على بلدان أخرى، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ونقصد إسرائيل والمملكة العربية السعودية، التي تشن حربا وحشية في اليمن منذ أكثر من عام الآن، مما أسفر عن مقتل الآلاف من المدنيين وتدمر البنية التحتية المدنية، مثل المدارس والمستشفيات، في ضربات جوية كبيرة وعشوائية تستخدم أسلحة وذخائر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وفي آخر الفظائع التي ارتكبتها المملكة العربية السعودية، قامت يوم السبت، ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بقصف موكب جنازة مرتين، مما أدى إلى مصرع ١٥٠ وجرح ٦٠٠ من المدنيين تقريبا. وقد كانت تلك المجزرة المروعة انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي. ونحث بشدة البلدان المصدرة للأسلحة على أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وتوقف بيع الأسلحة وتقديم المساعدة اللوجستية والعسكرية إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في عدوانهما على اليمن. ومن المفارقات أن من يسمون بأنصار حقوق الإنسان في المحافل الدولية لا يتخذون أي إجراء عندما يتعلق الأمر بشعبي اليمن وفلسطين المضطهدين.

وفي الختام، إننا نواجه حالة الصعبة ومعقدة في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح، ولكننا سنواصل المضي قدما بتفاؤل ومثابرة في سعينا إلى تحقيق أهدافنا المتعلقة بنزع السلاح. وسيظل تأمين عالم خال من الأسلحة النووية أولويتنا القصوى. وتلك هي مسؤوليتنا المشتركة. فلنعمل معا بحزم على تحقيق تلك الغاية. ولندمر جميع الأسلحة اللاإنسانية قبل أن تدمرنا جميعا ولندع بصورة جماعية جميع الحائزين للأسلحة النووية إلى الوفاء بجميع واجباتهم القانونية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

ولنتصف بالمسؤولية ولنرق إلى مستوى مسؤوليتنا الأخلاقية والمعنوية عن بناء عالم أكثر أمنا لجميع الأمم والأجيال. وقد أثبتت خطة العمل الشاملة المشتركة أنه من الممكن، عن طريق الدبلوماسية الجادة والمستمرة، التوصل إلى حلول للمسائل المعقدة تقنيا وسياسيا، حتى في الأوقات الصعبة فيما يتعلق بالأمن الدولي. ونأمل أن تسهم مداولاتنا في اللجنة في التمسك بالمبادئ المتفق عليها دوليا وفي تعزيز أهدافنا المشتركة.

السيدة ماكارني (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب على انتخابكم، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل في الأعمال الهامة التي تقوم بها اللجنة. وسأدلي بنسخة مختصرة من بيان كندا لتيسير سرعة إجراءات اللجنة الأولى، لكن نسخة كاملة من بياننا ستقدم إلى الأمانة العامة.

آخذ الكلمة اليوم في خضم تهديدات دائمة وناشئة لأمننا الجماعي وسلامنا العالمي. وتشمل هذه التهديدات انتشار واستخدام أو إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل؛ والنزاعات والأزمات في سورية وأوكرانيا وجنوب السودان؛ وما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أعمال متهورة واستفزازية؛ وانتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه المسائل كلها تتطلب اهتمامنا العاجل. وفي مواجهة هذه التحديات الملحة، نحن بحاجة إلى تجديد الالتزام بالنهوض بالأهداف المتمثلة في عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ولئن كانت كندا والعديد من الدول الأخرى تشعر بالحاجة إلى المضي قدما في مسائل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإن النظام الذي صُمم للقيام بذلك لا يزال يخذلنا. ونشعر بالإحباط على نحو خاص لأن مؤتمر نزع السلاح، وبعد مضي ٢٠ سنة، ما زال عاجزا عن الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على الرغم من الجهود التي بذلت مؤخرا لتحقيق إنجاز. ولهذا السبب، فإن كندا وألمانيا وهولندا تعتزم عرض مشروع قرار هذا العام التي يهدف إلى الاستفادة من تقرير فريق الخبراء الحكوميين لتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (انظر A/70/81) وإحراز تقدم جدي صوب المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وإذ نتوقع تماما أن التفاوض المحتمل بشأن هذه المعاهدة سيكون مطولا ومعقدا، فإن كندا ستبذل كل ما في وسعها لتيسير تلك العملية.

وقد شاركت كندا مشاركة بناءة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي، وأعرب عن أسفها لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تنضم إلى الحوار. كما أننا نتشاطر خيبة أمل الآخرين لعدم تمكن الفريق من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التقرير النهائي. وعلاوة على ذلك، نشعر ببالغ القلق لأن توصية رئيسية لتقرير الفريق العامل (انظر A/71/371) قد تعمق الانقسامات بشأن نزع السلاح النووي وتزيد من صعوبة إحراز تقدم حقيقي لنزع السلاح بدلا من تسهيله.

إن تسارع وتيرة الانتشار من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بقيامها بتجربتين نوويتين وأكثر من ٢٠ تجربة للقذائف التسيارية حتى الآن هذا العام، يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وهذه الأعمال غير القانونية تتنافى مع تعهدات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقرارات مجلس الأمن المتعاقبة. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول إلى التنفيذ الكامل والفعال لجزاءات الأمم المتحدة بغية إقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتغيير المسار والعودة إلى طاولة المفاوضات. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ خطوات فورية يمكن التحقق منها لنزع

السلاح النووي، والامتثال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمشاركة بصورة مجدية في المحادثات السداسية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، هناك أنباء طيبة عن ليبيا. وترحب كندا بالإزالة والتدمير الكامل لسلائف الأسلحة الكيميائية المتبقية في ليبيا، بما يكفل أنها لن تقع في أيدي داعش وغيرها من الجماعات المسلحة في شمال أفريقيا. وكان ذلك هو الفصل الأخير في جهد دولي دام عدة سنوات لمساعدة ليبيا على التخلص من برنامج الأسلحة الكيميائية لديها. ومنع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول، بمن فيها الإرهابيون، لا يزال أولوية قصوى بالنسبة لكندا.

بيد أن الأنباء المتعلقة بسورية محزنة. وتشعر كندا ببالغ القلق إزاء استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية واستنتاجات آلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي عزت ما لا يقل عن هجومين بالكلور لقوات الحكومة السورية وهجوم بخردل الكبريت لداعش. وقد انتهك الجناة انتهاكا واضحا اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) والقانون الإنساني الدولي، وينبغي تقديمهم إلى العدالة فورا. وفي الوقت نفسه، نشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التحقق من تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. وندعو سورية إلى الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بغية كفالة التعجيل بحل جميع أوجه الغموض فيما يتعلق بإعلانها عن ذلك واضطلاعها بواجبها في تدمير مرافق الأسلحة الكيميائية المتبقية لديها تدميرا كاملا.

(تكلمت بالفرنسية)

سيُعقد المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنيف، الشهر القادم. ويسر كندا أن تعمل مع جمهورية الصين الشعبية ووحدة دعم التنفيذ فيما يتعلق بالمؤتمر الذي عقد في الصين في الشهر الماضي، لمعالجة المسائل الرئيسية في التحضير للمؤتمر الاستعراضي المقبل. ونعتقد أن المؤتمر الاستعراضي سيتيح فرصة مناسبة لتعزيز الحظر العالمي المفروض على الأسلحة البيولوجية بموجب الاتفاقية. وأولوية كندا هي تعزيز عملية استعراض العلم والتكنولوجيا بموجب الاتفاقية، وتعزيز تنفيذها الفعال على الصعيد الوطني لتمكين بحوث علوم الحياة المشروعة من الاستمرار. وبالإضافة إلى ذلك، نقدر الأنشطة الطوعية في مجال الشفافية لتبادل أفضل الممارسات في التنفيذ، التي تبني الثقة وتؤدي إلى زيادة الامتثال للاتفاقية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ترى كندا أن معاهدة تجارة الأسلحة استجابة فعالة لعمليات نقل الأسلحة غير المنظمة التي تؤجج النزاعات وتطيل أمدها، وتتسبب في عدم الاستقرار الإقليمي، وتؤدي إلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان، وتعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولذلك، نحن ملتزمون بأن نصبح دولة طرفا في المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

أسهمت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد إسهاما كبيرا في تنفيذ قاعدة دولية لحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد. بيد أن استخدام هذه الأسلحة لا يزال مستمرا في بعض مناطق العالم وهي ما زالت تشوه، بل وتقتل، الأبرياء كل يوم. والتنفيذ الشامل لاتفاقية أوتاوا هو السبيل الوحيد لإنهاء المعاناة الإنسانية التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. وكندا ملتزمة بالمشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق هدف إعلان مابوتو، وذلك بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية في موعد غايته عام ٢٠٢٥. ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا التزمت جميع الدول الأطراف بقدر أكبر بتحقيق عالمية الاتفاقية وببذل

جهود على صعيد الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونحن ننتظر بشغف عقد الاجتماع المقبل للدول الأطراف، في سانتياغو دي شيلي، والذي سيتيح لنا فرصة لمعالجة هذه التحديات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كندا تمتثل تماما للأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، التي تسعى إلى الحد من الآثار المدمرة لهذه الأسلحة على المدنيين.

فخلال العقد المنقضي، ساهمت كندا بحوالي ٢٣٧ مليون دولار لمعالجة الآثار الإنسانية للألغام والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب. ونحن نحث جميع الدول، بما فيها تلك التي ليست أطرافا في الاتفاقيات السالف ذكرها، على الامتناع عن استعمال الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية وعلى منع استخدامها من قبل الجهات من غير الدول في أراضيها وعلى دعم ضحايا الألغام والذخائر العنقودية.

في الختام، فإن كندا على استعداد للإسهام من أجل جعل دورة اللجنة الأولى بناءة ومثمرة. ونأمل مخلصين أن نتمكن من تحقيق تقدم ملموس في ما يتعلق بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار لهذه السنة بغية تعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يسعد وفد باكستان أن يراكم، سيدي، تترأسون هذه الدورة الهامة للجنة الأولى. ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على توليهم مناصبهم. وأؤكد لكم التعاون والدعم الكاملين من جانب وفد بلدي في إنجاح أعمال اللجنة الأولى. كما نشكر الأمانة العامة على دعمها. وسيرا على دربكم، فإننا نرحب بالدارسين في مجال نزع السلاح الحاضرين معنا اليوم.

ونود أن نتقدم بخالص تعازينا ومواساتنا إلى زملائنا وأصدقائنا وأشقائنا من هايتي في أعقاب الإعصار الرهيب الذي ضرب بلدهم. ونعرب عن دعمنا لهم ونقف بجوارهم في هذا الوقت العصيب.

إن البيئة الأمنية الدولية آخذة في التدهور. والعلاقات بين الدول تتسم بصورة متزايدة بالريبة والاحتكاك السافر. وعدد وتطور جميع أنواع الأسلحة، بما فيها الأسلحة النووية، في ازدياد. وأكثر ما ينذر بالشر هو أن اتباع سياسات الهيمنة بصورة سافرة وبذل جهود لتحقيق الهيمنة العسكرية يؤديان في بعض الحالات إلى زعزعة الاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويتضح ذلك في منطقتنا بشكل خاص. فالبيئة الأمنية لجنوب آسيا يفسدها إصرار إحدى الدول على سياسات الهيمنة وانخراطها بلا هوادة في تكديس الأسلحة ورفضها الذي ينم عن قصر نظر المشاركة في أي حوار هادف بشأن المسائل الأمنية.

وقد واجهت باكستان تحديات أمنية جوهرية بسبب إدخال الأسلحة النووية إلى منطقتنا. ولم يكن أمامنا من خيار سوى أن نتصرف بنفس الطريقة بغية استعادة الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا وردع جميع أشكال العدوان. وفي الوقت نفسه، قدمت باكستان عددا من المقترحات لإبقاء منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية والقذائف. وشملت المقترحات التطبيق المتزامن لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع المرافق النووية وترتيبات ثنائية للتفتيش المتبادل؛ والانضمام المتزامن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتطبيق الإقليمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وجعل جنوب آسيا منطقة خالية من القذائف؛ والتوقيع على ميثاق عدم اعتداء. وللأسف، لم تُقابل تلك المقترحات برد إيجابي.

وفي الشهر الماضي، أكد رئيس وزراء بلدنا في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/71/PV.11) أن باكستان عازمة على الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في منطقتها. واسترشادا بالتزامنا بمبادئ عدم الانتشار وبهدف الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، أعرب رئيس وزراء بلدنا عن استعداده للموافقة على ترتيب ثنائي بين باكستان والهند بشأن فرض

حظر على التجارب النووية. ونحن في انتظار الرد على ذلك الاقتراح. فالسلام والاستقرار في جنوب آسيا لا يمكن تحقيقهما دون حل النزاعات الأساسية، بما فيها نزاع جامو وكشمير، وإبرام اتفاق بشأن تدابير لضبط النفس في المجال النووي وفي مجال القذائف وتحقيق التوازن على صعيد القوات التقليدية. واقتراحنا لإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس، استنادا إلى العناصر الثلاثة المتشابكة تلك، لا يزال مطروحا. وقد برهنا على التزامنا بالسلام والاستقرار في المنطقة. وما زال مسلكنا يتسم بالانضباط والمسؤولية وتفادي نشوب سباق تسلح.

ويصل غياب التقدم في نزع السلاح النووي ومشاعر الإحباط إزاء تقاعس آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إلى نقطة حرجة. وأصبحت الاختلافات الكبيرة على الطريق صوب نزع السلاح النووي واضحة بشكل صارخ على مستويين. فمن جهة، هناك مجموعة من الدول تسعى إلى تحويل الانتباه عن الوفاء بالالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي من خلال اقتراح تدابير إضافية لعدم الانتشار بموجب ما يسمى النهج التجميعي التدريجي والتقدمي. كما تقترح تلك الدول اتخاذ خطوات لا تكلفها شيئا ولكنها تنطوي على آثار هائلة بالنسبة لأمن الدول الأخرى. ومن جهة أخرى، هناك تحركات للاستخفاف بالاعتبارات الأمنية الحيوية واستبعادها من المناقشة بشأن نزع السلاح النووي وإعادة صياغة الخطاب ليقتصر على الجانب الإنساني حصرا، على افتراض أن ذلك سيمهد الطريق نحو فرض حظر على الأسلحة النووية.

وهذه المبادرات، فضلا عن أنها تعتبر السلام والأمن الدوليين أمورا مُسلما بها، تتعارض مع المبادئ المتفق عليها الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د إ-١٠/٢). ومن غير المحتمل أن ينجح هذان النهجان الباعثان على الفرقة – ما يسمى بالنهج التجميعي ونهج الحظر – من دون إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه العملية. ولا يمكن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي دون معالجة الشواغل الأمنية الكبيرة لجميع الدول. ونحن بحاجة إلى نُهُج توحدنا في سعينا المشترك نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية استنادا إلى المبدأ الأساسي المتمثل في الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول. ومن الأفضل تجنب النُهج التي تخلق المزيد من التصدعات.

ولئن كان التقدم في نزع السلاح النووي لا يزال يواجه طريقا مسدودا، فإن السعي الحثيث مستمر لاتخاذ تدابير انتقائية في مجال عدم الانتشار. وبعد الفشل في إيجاد توافق في الآراء بشأن معاهدة منصفة وغير تمييزية حقا لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، فإن محاولات قد بُذلت، ولا تزال، لنقل المسألة خارج مؤتمر نزع السلاح. ويتعين على مؤيدي هذه النهج التسليم بحقيقة أنه لا تزال هناك اختلافات جوهرية بشأن عين أهداف ونطاق المعاهدة. وهي اختلافات تستند إلى شواغل أمنية جوهرية، لا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها من خلال الصياغة الإبداعية أو النهج المبتكرة. ويلزم الوضوح المطلق بشأن أهداف ونطاق معاهدة قبل بدء الأعمال الفنية بشأنها. وباكستان ليست في وضع يسمح لها بقبول أي استنتاجات أو توصيات يعدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة، وهو فريق يفتقر إلى الحكمة. وينبغي الشروع في الأعمال الفنية بشأن المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح على أساس ولاية مقبولة. فإبرام معاهدة لا تعالج التفاوتات في المخزونات الحالية من المواد الانشطارية من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على المصالح الأمنية الحيوية لباكستان. واقتراح باكستان بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تشمل المخزونات القائمة قد جرى تعميمه

بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي. وهو يهدف إلى معالجة التفاوتات الإقليمية والعالمية في مخزونات المواد الانشطارية، ويمكن أن يسهم إسهاما حقيقيا في تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

فهو لا يميز بين فئات الدول ويوفر وسيلة عملية للمضي قدما نحو الخروج من المأزق.

ويتعين التصدي بشكل جماعي للتحديات القائمة والمستجدة التي تواجه تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح على أساس التعاون المتعدد الأطراف. وينبغي الوفاء بالشروط المسبقة الأساسية للأمن العالمي بصورة ملائمة فضلا عن إدراجها، بدءا من الاعتراف بالحق في الأمن المتساوي لجميع الدول، وثانيا، مراعاة دوافع الدول الراغبة في الحصول على الأسلحة، بما في ذلك التهديدات المتوقعة من القوات العسكرية الأكبر حجما، علاوة على المنازعات القائمة مع القوى الكبرى، والتمييز في تطبيق القواعد والقوانين الدولية.

ثالثا، تجديد الالتزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق نزع السلاح النووي في إطار زمني معقول وضمن إعادة تنشيط النظام الأمني. رابعا، تطوير المعايير المتفق عليها استنادا إلى نهج غير تمييزي لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتوفير ضمانات دولية مناسبة وفقا للالتزامات الدولية ذات الصلة. خامسا، تقديم ضمانات فعالة للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها عبر إبرام معاهدة عالمية ملزمة قانونا وغير تمييزية في إطار مؤتمر نزع السلاح ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. سادسا، التوصل إلى اتفاق شامل وغير تمييزي لمعالجة الشواغل الناجمة عن تطوير ونشر المنظومات المضادة للقذائف التسيارية التي تزعزع الاستقرار بحكم طابعها في حين تحيط الشكوك بمدى إمكانية التعويل عليها. سابعا، تعزيز النظام القانوني الدولي لمنع تسليح الفضاء الخارجي عن طريق المفاوضات بهذا الشأن في مؤتمر نزع السلاح.

ثامنا، معالجة إنتاج المواد الانشطارية في الماضي والحاضر من خلال إبرام معاهدة غير تمييزية للمواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، باعتبارها خطوة أساسية وواقعية نحو نزع السلاح النووي. تاسعا، وضع القواعد وإخضاع استخدام الأسلحة الإلكترونية والطائرات بلا طيار المسلحة ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل علاوة على فرض حظر دولي مناسب على استخدامها. عاشرا، معالجة القضايا الأمنية الإقليمية عن طريق الحوار والدبلوماسية، بما في ذلك إنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وإنشاء شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وأخيرا، السعي إلى التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية. ويتعين وقف هذا الاتجاه المثير للقلق من جراء تزايد عدد الأسلحة التقليدية ومدى تطورها بسبب العلاقة السببية المباشرة لتلك الأسلحة مع استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية.

وقد طرحنا قائمة طويلة من الأفكار. ويبين ذلك أن بوسعنا أن نفعل الكثير في إطار مؤتمر نزع السلاح وفي أجهزة أخرى من آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وينبغي ألا نلقي باللوم على مؤتمر نزع السلاح، بل ينبغي أن نلوم أنفسنا على عجزنا عن المضي قدما.

لقد اتخذت باكستان موقعا جعل منها شريكا رئيسيا في النظام الدولي لعدم الانتشار، وفي الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن والأمان النوويين. وأنشأنا نظاما وطنيا صارما لمراقبة الصادرات، فضلا عن إنشاء نظام قوي للأمن النووي على غرار أفضل المعايير الدولية في هذا الصدد. وما برحت باكستان مشاركا نشطا وبنّاء في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، وتمكنت من الوفاء بجميع متطلبات قرار مجلس الأمن ١٥٤٠

(٢٠٠٤). وسنستضيف في باكستان أفرقة عمل واجتماعات دولية في العام القادم بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي ما تزال باكستان عضوا نشطا فيها.

ويشكّل الاستخدام السلمي والآمن للطاقة النووية دون تمييز عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية. وتستوفي باكستان المعايير الدولية ومعايير الوصول الكامل إلى التكنولوجيا النووية المدنية لأجل الوفاء باحتياجاتها المتزايدة في مجال الطاقة وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر. وقد أثبتنا كفاءتنا وأهليتنا للانضمام إلى مجموعة موردي المواد النووية عبر سلسلة من الإجراءات المتخذة في مجالات عدة ذات صلة. ونتوقع اتّباع نهج يستند إلى معايير غير تمييزية لتوسيع عضوية مجموعة موردي المواد النووية، بما يمكّن من تعزيز نظام عدم الانتشار بطريقة منصفة وتتسم بالمصداقية.

إن باكستان طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن نقدر إسهامهما في تحقيق السلم والأمن الدوليين والإقليميين بواسطة حظر فئات كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وتشارك باكستان بنشاط في تعزيز نظاميهما. وسوف تترأس باكستان المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة المتوقع عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر. ونعوّل على دعم جميع الدول الأطراف لضمان توصل المؤتمر إلى نتائج قوية وتطلعية.

السيد سوخي (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، فضلا عن تهنئة سائر أعضاء المكتب على انتخابهم. وإنني على ثقة بأن اللجنة الأولى ستتمكن من إجراء مداولات مثمرة تحت قيادتكم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي لكم وتعاونه الكامل معكم.

تمثّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، علاوة على كونها عنصرا أساسيا في الأمن الدولي. وعلى غرار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإننا نلاحظ مع الشعور بالأسف أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥ لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجزء الموضوعي من مشروع الوثيقة الختامية بالرغم من كل الجهود المبذولة في ذلك الصدد. ولكن ينبغي ألا يمنعنا ذلك من توحيد صفوفنا بصفتنا مجتمعا واحدا لتعزيز السلم والأمن المشتركين. ونتطلع إلى إحراز تقدم في المؤتمر التحضيري الأول للدورة الاستعراضية لعام ٢٠٢٠ المقرر عقده العام المقبل.

وتولي منغوليا أهمية كبيرة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٣٤ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“. وفي ذلك السياق، يحدونا الأمل أن يكفل تنفيذه الكامل، وخاصة من خلال الشروع في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح، إحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي. وتسلّم منغوليا بأن مؤتمر نزع السلاح يمثّل الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وتتطلع منغوليا إلى إيجاد حل مبكر لمشكلة الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن تتمكن جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح من إبداء الإرادة السياسية اللازمة لبدء المفاوضات.

وترحب منغوليا بإعلان ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فضلا عن عقد جلسة عامة غير رسمية رفيعة المستوى للاحتفال بذلك اليوم. ونعتقد أن ذلك اليوم الدولي سيعزز المساءلة عن التزامات نزع السلاح، ويعزز الوعي والتثقيف العامين بالتهديد الذي تشكّله الأسلحة النووية على البشرية ومن ثم ضرورة إزالتها. وتؤيد حكومة منغوليا مبادرات عدم الانتشار ونزع السلاح، علاوة على التطورات الساعية للتصدي للتحديات الأمنية لعصرنا، وكذلك أهداف مؤتمرات أوسلو وفيينا ونايارييت بشأن الآثار

الإنسانية للأسلحة النووية. ونرى أن جميع تلك الجهود ملائمة للتنفيذ النشط لخطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، والتي عززت النظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي ذلك الصدد، ترحب منغوليا بالوثيقة الختامية للذكرى السنوية العشرين للاجتماع الوزاري المعقود في فيينا في حزيران/يونيه، والاجتماع الوزاري الثامن لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل، الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر.

وتعتقد منغوليا، التي كانت بالفعل من أوائل البلدان التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك في عام ١٩٩٧ – شأنها في ذلك شأن بلدان عديدة أخرى – أن تحقيق عالمية المعاهدة يمثل خطوة حاسمة صوب إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ولذلك، ينبغي أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، وندعو البلدان التي لم تصدق عليها بعد، وبخاصة الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وتؤمن منغوليا إيمانا راسخا بأن الحل الوحيد لمسألة استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو إزالتها الكاملة. وتؤيد منغوليا تؤيد بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. ويتشاطر وفد بلدي القلق إزاء التأخير في تحقيق عالمية اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكوله الإضافي وفي القبول بهما، وإزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٣/٥٠، بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، المُتخذ قبل ٢٠ عاما تقريبا.

وتأمل منغوليا، بوصفها مؤيدة قوية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، في أن تحرز الجهود الدولية تقدما في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبنفس الروح، نؤيد إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وتأسف منغوليا أسفا عميقا لإجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجارب نووية في هذا العام، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. فلهذه التجارب أثر سلبي على جهود المجتمع الدولي في صون السلام والأمن الدوليين. وتعيد منغوليا تأكيد موقفها الثابت من أجل صون السلم والأمن في شمال شرق آسيا، وكذلك من أجل تعزيز المحادثات الدولية لتحقيق تلك الغاية.

وما فتئت منغوليا، بوصفها نصيرا قويا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، تبذل جهودا للإسهام في السلام والأمن الدوليين عن طريق تعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ويتمتع مركزنا باعتراف دولي واسع النطاق، كما يتضح من طائفة الصكوك الدولية التي تدعمه، مثل الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ والوثائق الختامية لمؤتمرات الدول الأطراف والموقعة على المعاهدات التي أنشئت بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية والقرار الذي تعتمده الجمعية العامة كل سنتين بشأن أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، علاوة على الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية لحركة بلدان عدم الانحياز. وقد وقعت منغوليا في ذلك الصدد، في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على إعلانين متوازيين مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. ومن خلال هذين الإعلانين المشتركين، اعترفت الدول الخمس الدائمة العضوية بمركز منغوليا الفريد وأعلنت أنها ستحترم ذلك المركز وستمتنع عن الإسهام في أي عمل ينتهكه.

وعلى غرار السنوات السابقة، سيقدم وفد بلدي خلال هذه الدورة للجنة مشروع قرار بعنوان ”أمن منغوليا

الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية‘‘ (A/C.1/71/L.20). وأعرب عن الأمل في أن يؤيد أعضاء اللجنة، كما حدث في السنوات السابقة، مشروع القرار وأن يعتمدوه بتوافق الآراء.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن سعادتنا لترؤس دولة شقيقة لأعمال هذه اللجنة وأود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى لهذه الدورة. كما أود أن أهنئ أعضاء مكتبكم على دورهم الهام.

وينضم وفد بلدي إلى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا الموقر نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

يواجه عالمنا، في هذا الصدد، تحديات كثيرة، يأتي في مقدمتها خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية منها. إذ تقوم بعض الدول النووية بتهديد البلدان الأخرى باستخدام الأسلحة النووية ضدها، إضافة إلى ظاهرة استثناء إسرائيل من عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن أخطر ظاهرة تهدد عالمنا اليوم هي دعم وتسليح وتدريب وتمويل بعض الدول، ومنها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، لجماعات إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن وتستخدم السلاح الكيميائي.

إن دعوة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار تأتي في ظل قناعة لدينا جميعا بأن إسرائيل لن تنضم في ظل استمرار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا وألمانيا وأستراليا وغيرها من الدول في حماية البرنامج النووي الإسرائيلي والمساهمة في تطويره وتعزيزه، لا بل وحماية رفض إسرائيل تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإزالة الأسلحة النووية. إن إفشال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا يرتقي إلى مستوى الفضيحة الأخلاقية، من حيث حماية استمرار إسرائيل في حيازة السلاح النووي والتستر على عدم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يعتبر انتهاكا فاضحا لكل أحكام المعاهدة وترجمة عملية لسياسة النفاق النووي التي يعتمدها هذان البلدان النوويان. وفي هذا السياق، يجدد بلدي دعوته الدول الأعضاء للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل كافة. وأُذكِّر، في هذا الإطار، بالمبادرة التي طرحناها، نحن، نهاية عام ٢٠٠٣، خلال عضويتنا في مجلس الأمن، وهي مبادرة ما زلنا ندعو المجلس إلى اعتمادها. ويؤكد بلدي على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقا لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها وتوظيفها للأغراض السلمية. ويعارض بلدي أي محاولة لتفسير النصوص بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه.

تدين حكومة بلدي بأشد العبارات جريمة استخدام السلاح الكيميائي، وذلك انطلاقا من قناعتها بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية، هو أمر مرفوض وغير أخلاقي ومدان. وقد انضم بلدي إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، انطلاقا من إيمانه بالسعي نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كافة، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وليثبت للعالم كله التزامه بالوقوف ضد أي استخدام الأسلحة الكيميائية. ولقد قام بلدي بالوفاء بالتزاماته الناتجة عن الانضمام للاتفاقية وأنجز التزاماته رغم الظروف القاسية والصعبة التي يمر بها. إن التقرير الثالث وغير النهائي (انظر S/2016/738) الصادر عن آلية التحقيق المشتركة، وما تضمنه من اتهامات لبلدي، سورية، باستخدام

الكلور في كل من تلمنس وسرمين ملئ بالكثير من الثغرات الهيكلية والتباينات، التي تؤدي حكما للطعن جملة وتفصيلا في الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير.

ومع ذلك، فقد استخدم عدد قليل من الدول الأعضاء هذا التقرير غير النهائي للتشهير بسورية. وسأذكر هنا جزءا بسيطا من تلك الثغرات.

أولا، لم يقدم التقرير في أي جزء منه دليلا ماديا على الاستخدام أو الجهة التي استخدمت المواد الكيميائية، علما بأن جميع المناطق التي درستها الآلية تقع تحت سيطرة الجماعات الإرهابية. ثانيا، لم يحتو التقرير على أي تقرير طبي موثق عن إصابات لأشخاص ادعي بأنهم تعرضوا لمواد سامة، مع العلم بأن هؤلاء المصابين المفترضين نقلوا أو أسعفوا في نقاط طبية تابعة للجماعات الإرهابية أو في الداخل التركي، وهي كلها أمور وتفاصيل لا يمكن التدقيق فيها. ثالثا، أوضح التقرير

بأن الفيديوهات المقدمة حول حادثة تلمنس، تم تصويرها في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بينما الحادثة المدعاة وقعت بتاريخ ٢١ من ذلك الشهر ٢٠١٤، وهذا يعد من الأدلة على فبركة الفيديو ليكون أداة اتهام. رابعا، وفقاً للفقرة ٤٢ في الصفحة ٧٩ تبيّن وجود مادة التي إن تي، في الأسطوانات حسب نتائج التحليل وهذه النتائج لم تجد تفسيراً منطقياً حيث إنه من غير المعتاد وجود هذه المادة المتفجرة في المنظومات الكيميائية، وهو أمر يعرفه المختصون فقط، وكان بالتالي التحليل غير كاف برأي آلية التحقيق المشتركة للتوصل لاستنتاج نهائي يدل على استخدام القذائف كقذائف كيميائية.

وهذه بعض من الدلائل والقرائن، ولدينا الكثير من الملاحظات على ثغرات تقرير الآلية الثالث، وهي الملاحظات التي أرسلناها إلى آلية التحقيق المشتركة ومجلس الأمن، إذن، إن التقرير بُني على استنتاجات تم الأخذ بها باحتمال استخدام الكلور من قبل الجانب السوري، وهذه الاستنتاجات بنيت على أقوال الشهود الزور المقدمين من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، أو من البيئة الحاضنة لتلك الجماعات.

وفي الواقع، نحن نرى أن ما جاء في هذا التقرير يفضح فبركة رعاة الجماعات الإرهابية المسلحة للادعاءات، وسأذكر في هذا الصدد، مثالا واحدا فقط، حيث كشف مؤخرا معهد رونبول الأمريكي للسلام والازدهار أن البنتاغون قد دفع مؤخرا مبلغ ٥٤٠ مليون دولار أمريكي، لشركة علاقات عامة بريطانية اسمها ”بل بتنغهر“، تقدم خدماتها عادة للسعودية وشيلي، والهدف من دفع المال لهذه الشركة البريطانية، هو القيام ببروبغندا معادية للحكومة السورية، أي فبركة صور وأفلام حول الكيماوي وغير الكيماوي، ومصدر هذه المعلومة أمريكي معهد رونبول الأمريكي، وأود الإشارة هنا إلى المؤتمر الصحفي لوزير الدفاع الروسي الذي تحدث فيه عن نوايا الجماعات الإرهابية في سورية، باستخدام المواد الكيميائية السامة، ضد الجيش والمدنيين في أحياء حلب، وبتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، علمت السلطات السورية أن المواد الكيميائية وصلت إلى حلب، ومن ثم تم نقلها وتخزينها تحت الأرض بعمق ٦ أمتار في مدينة سراقب بمحافظة إدلب، وتضمنت هذه المواد ما يناهز الطن من الفوسفور الأصفر، وقد شوهدت مواطنتان أمريكيتان متخصصتان في الكيمياء بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تعودان إلى تركيا بعد إتمام تجهيز المواد الكيميائية، بينما بقي أحد الخبراء ويدعى محمود حسين عبد الله، الذي كان قد خضع لدورات خاصة على استخدام الأسلحة الكيميائية تحت مراقبة وإشراف الولايات المتحدة وإسرائيل، وبقي هذا الرجل للإشراف على عمليات تعبئة المقذوفات الصاروخية بالمواد الكيميائية.

لقد أدخل خلال شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، من هذا العام أدخل ما يصل إلى ١٤ طناً من المواد السامة إلى سورية من الدول المجاورة، بما فيها مركّبات لغازات سامة

لإنتاج أسلحة ذات قوة تدميرية عالية، وقد نقلنا كل هذه المعلومات إلى عناية مجلس الأمن، وآلية التحقيق المشتركة ولجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

لقد أرسل بلدي ٦٣ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وآلية التحقيق المشتركة ولجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وقد أشرنا في أول رسالة في نهاية عام ٢٠١٢، أي قبل حدوث أول هجوم بالسلاح الكيميائي على بلدة خان العسل في شهر آذار/مارس ٢٠١٣، بأربعة أشهر، أشرنا إلى تخوفنا من قيام الدول التي تدعم الإرهاب بتقديم أسلحة كيميائية للجماعات الإرهابية والادعاء من ثم بأن سورية هي التي قامت باستخدامها، وحذرنا في تلك الرسالة المبكرة من خطورة التقاعس عن التصدي لإمكانية وصول أنواع محظورة من الأسلحة إلى أيدي تنظيم جبهة النصرة، وداعش والمجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، خاصة بعد سيطرة هذه المجموعات الإرهابية على مصنع تابع للقطاع الخاص، شرق مدينة حلب، يحتوي على أطنان من مادة الكلور، وظهور تقارير إعلامية وفيديوهات، عن تهديد عناصر من تنظيم القاعدة باستخدام أسلحة كيميائية يصنعونها في مختبر قرب مدينة غازي عنتاب التركية، ضد أبناء شعبنا والادعاء من ثم بأن الحكومة السورية هي التي قامت باستخدام هذه الأسلحة. لقد أرسلنا إلى آلية التحقيق المشتركة، منذ إنشائها ما يزيد على ٢٥ رسالة أعلمنا بموجبها الآلية باستخدام التنظيمات الإرهابية لمواد سامة ضد المدنيين والعسكريين، إضافة إلى تزويد تنظيم داعش، بمساعدة المخابرات التركية بالمواد الكيميائية، المقدمة من ٨ شركات تركية علاوة على تزويد تنظيم داعش بـ ١٢ برميلاً من المواد الكيميائية السامة عن طريق الحدود التركية بدعم من منظمة بندر بن سلطان السعودية، و لم تسلم حدودنا مع الأردن من إدخال المواد الكيميائية السامة القادمة أصلاً من السعودية، وقد كنا أعلمنا آلية التحقيق ومجلس الأمن في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، بتورط النظام القطري، وإيعازه للمجموعات الإرهابية التي يموّلها باستخدام غاز الكلور في المناطق التي تسيطر عليها ذات المجموعات، وذلك بهدف التقاط الصور والفيديو لاتهام الجيش السوري بذلك، ومن ثم التشهير بالحكومة السورية.

في الختام، نؤكد ضرورة أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولياتها بوقف تهريب الأسلحة والذخائر، بجميع فئاتها والمواد ذات الصلة، سواء أكانت قاتلة أم غير قاتلة ووقف تهريب المسلحين والإرهابيين عبر حدود الدول المجاورة لبلدي سورية، ونحذر في هذا الصدد من أن آفة الإرهاب سترتد على حكومات تلك الدول التي ترعى الإرهاب وترسله إلينا عبر الحدود المشتركة معها، وعلى الدول الأخرى أيضا عاجلا أم آجلا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بمدة ١٠ دقائق والثانية بخمس دقائق.

السيدة سيحايك – سوروكا (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أجد نفسي مضطرة لأخذ الكلمة بعد الاتهامات المشينة التي وجهها ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى بلدي في وقت سابق من هذا اليوم.

لقد وجد الممثل الإيراني في نفسه الجرأة كي يتهم إسرائيل، التي ما انفكت منذ إنشائها تكافح الإرهاب على أساس يومي، بارتكاب الفظائع، بما في ذلك الإبادة الجماعية. إن إيران الدولة الرئيسية في العالم التي ترعى الإرهاب. فقواتها ووكلاؤها لا يعرفون حدودا ولا يدخرون جهدا في التدريب على الأعمال الإرهابية وتمويلها وتنفيذها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط. إن إيران، التي تعمل بشكل مباشر وعن طريق عميلها، حزب الله، ترتكب الفظائع ضد

الشعب السوري، بينما تعمل على دعم نظام الأسد الذي يذبح شعبه، والنساء والأطفال على السواء، بما في ذلك من خلال استخدام الأسلحة الكيميائية. إيران تنشر التطرف وتتهدد جيرانها وتزعزع استقرار المنطقة.

أما فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، فإن إسرائيل خلال ست جولات من المشاورات، وعملية غليون، برهنت على النهج البناء الذي تتبعه ولا تزال ملتزمة بالقيام بذلك بموجب المعايير التي قدمتها.

السيد المشرخ (الإمارات العربية المتحدة): طلبت الكلمة بالنيابة عن وفدي للرد على الادعاءات السخيفة التي ساقها الممثل الإيراني الذي يبدو أنه يتغاضى عن سياسات بلده التوسعية على الصعيد الإقليمي في انتهاك صارخ لمبدأ السيادة، وتدخل بلده المستمر في الشؤون الداخلية للدول العربية، بما في ذلك سورية واليمن. وندعو ذلك البلد إلى أن يكون جارا مسؤولا، بدلا من أن يتسبب في التوتر وعدم الاستقرار في منطقتنا بتصديره ثورته.

أما فيما يتعلق بالحملة العسكرية لتحالف استعادة الشرعية في اليمن التي أشار إليها الممثل الإيراني، فنود أن نذكر بأن الحكومة الشرعية في اليمن تقدمت بطلب للمساعدة في آذار/مارس ٢٠١٥، بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان المسلح المستمر الذي يشنه الحوثيون بدعم من إيران. واستجابة لذلك الطلب، تم تشكيل تحالف استعادة الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية، لحماية اليمن وشعبه ولمساعدة اليمن على مكافحة الإرهاب. وقد جاء ذلك الطلب في امتثال تام للقانون الدولي والحق في الدفاع عن النفس على النحو المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

إلى جانب مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ندين بأشد العبارات الهجوم الحوثي الأخير الذي وقع في ١ تشرين الأول/أكتوبر في مضيق باب المندب على سفينة مستأجرة للإمارات العربية المتحدة، في انتهاك واضح للقانون الدولي.

ندين بقوة استخدام جمهورية إيران الإسلامية لنفوذها النشط في هذا النزاع. إذ أن جمهورية إيران الإسلامية ما فتئت تدعم الحوثيين في اليمن ماليا واستراتيجيا وعسكريا عن طريق تدريب المقاتلين الحوثيين وإرسال شحنات الأسلحة والذخيرة إلى البلد بصورة غير مشروعة وفي انتهاك صارخ لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن الجدير بالذكر أنه تم في مناسبات عديدة اعتراض شحنات الأسلحة المرسلة من إيران.

أما فيما يتعلق بتطرق إيران إلى حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي، فإن اللجنة الأولى ليست المنتدى الذي يمكن فيه الحديث عن هذا الموضوع، غير أنني أدعو الجميع إلى حضور جلسات اللجنة الثالثة، حيث ستتم فيها مناقشة ذلك الموضوع بالتحديد مع الإشارة إلى إيران.

السيدة ناث (الهند) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة للرد على الملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم لباكستان بشأن مسألة جامو وكشمير.

من السخرية أن بلدا سجله في عدم الانتشار يتسم بالعرقلة يسعى إلى إقناع المجتمع الدولي بمقترحات تخدم مصلحته. ومن الثابت أن باكستان بمفردها مسؤولة عن عرقلة جدول أعمال نزع السلاح الدولي والعمل مؤتمر نزع السلاح.

السيد دنكتاش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نمارس حقنا في الرد لدحض الادعاءات التي ساقها ممثل النظام السوري. وفيما يلي سرد بالتفصيل للحالة.

ذكرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأنها لا تستطيع التحقق من صحة إعلانات النظام بشأن برامجه ومخزوناته

من الأسلحة الكيميائية. للحصول على مزيد من التفاصيل، أحيل اللجنة إلى التقارير ذات الصلة الصادرة عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. بيد أن التقارير لا تذكر الثغرات والتباينات والتناقضات في معظم السبل الدبلوماسية والعلمية الممكنة. لماذا يفعل أي بلد ذلك؟ إذا أصبح بلد ما طرفا في صك دولي، يتوجب عليه العمل بمساعدة الهيئات المعنية، على إنهاء برنامجه والتخلص من جميع المواد المحظورة. فما من بلد يفعل ذلك إذا كان يعتزم استخدامها في وقت لاحق. وهذا في الواقع ما قام به النظام السوري – مرارا وتكرارا وبصورة منهجية. أحيل اللجنة إلى تقارير آلية التحقيق المشتركة.

ما برحنا نسمع إيضاحات من النظام السوري، حتى عصر هذا اليوم، تفيد بأن المواد وصلت إلى البلد عبر بلد آخر، وأن هذه المواد تستخدمها الجماعات الأخرى، وبأنه تم تلفيق فيديو وأن الأطفال الذين تعرضوا للاختناق بما صاحب ذلك من أعراض تتسق مع الهجوم بالأسلحة الكيميائية، كلها أفعال قامت بها جهات فاعلة مأجورة، ولا يمكن الركون إلى شهادة الوالدين والأطباء لأنهم في المنطقة التي تسيطر عليها المعارضة، وأن براميل الكلور لا يمكن أن يستوعبها حجم المداخن. كل هذه الإيضاحات تهدف إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن الحقيقة الصارخة في سورية وعن أهوال أساليب الحرب السورية. بيد أن الأمر لا يتعلق بالسياسة أو المصطلحات المستخدمة في التقرير. إنها مسألة تتعلق بالناحية الإنسانية.

بدءا بالهجوم الذي وقع في الغوطة في عام ٢٠١٣، تم التوثيق بشأن استخدام الكيانين للمواد الكيميائية السامة كأسلحة، أي النظام السوري وتنظيم داعش. وكلاهما متماثلان في مدى طابعهما المروع والوحشي. وتنظيم داعش هو القرين الوحيد للنظام. وهذا هو ما نفهمه من التقارير التي تصدرها كل هيئة دولية مكلفة بالتحقيق في تلك الجرائم، وبذلك ينبغي لنا جميعا قراءتها. كل ذلك موثق ولذلك فإن الخطوات اللازمة المقبلة هي اتخاذ تدابير تؤدي إلى الملاحقة القضائية لضمان أن لا يجرؤ أحد على ارتكاب هذه الأفعال المروعة مرة أخرى، وأكرر مروعة فتلك هي مسؤوليتنا الأخلاقية. وسنتكلم أكثر عن هذا الموضوع خلال المناقشات المواضيعية ذات الصلة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أمارس حقي في الرد على بعض المسائل.

المسألة الأولى تتصل بتعليقات ممثل الصين في وقت سابق اليوم فيما يتعلق بنشر الولايات المتحدة منظومة الدفاع المضاد للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع (ثاد) في جمهورية كوريا. إن الولايات المتحدة وجمهورية كوريا لا تزالان ملتزمتين بنشر تلك المنظومة في جمهورية كوريا، وذلك ما هو تدبير دفاعي ضد أسلحة الدمار الشامل وتهديدات القذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

بالإضافة إلى تجارب القذائف النووية الأخيرة، نشهد الآن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجري أكثر من ٢٠ عملية إطلاق للقذائف التسيارية خلال فترة ستة أشهر. تحظر الأمم المتحدة برامج القذائف التسيارية النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي تشكل تهديدا خطيرا للولايات المتحدة وحلفائها. إن أفعال من قبيل إطلاق القذائف والتجارب النووية تظهر حكمة الولايات المتحدة وحاجتها إلى قرار تحالف الولايات المتحدة وجمهورية كوريا بنشر منظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع. وقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمزيد من الأعمال سوف يحملنا على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمننا وامن حلفائنا. ومن شأن منظومة الدفاع المضاد للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع أن تحمي أمن جمهورية كوريا وشعبها من الهجمات المسلحة وستحمي القوات العسكرية للتحالف من تهديدات جمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. إن نشر منظومة الدفاع المضاد للقذائف في كوريا لن يقوض نظام الردع الاستراتيجي لدى الصين أو روسيا. وفي الواقع، تتفق الولايات المتحدة مع الصين على أن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية أمر بالغ الأهمية، وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات صوب تحقيق هذا الهدف.

أما المسألة الثانية فتتعلق بالاتهامات التي أطلقها ممثل الحكومة السورية. أولا، إن الاتهامات القائلة بأن الولايات المتحدة قدمت المواد الكيميائية السامة إلى الجماعات الإرهابية منافية للعقل. اسمحوا لي بأن أذكِّر الجميع بأن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أصدرت تقريرا في آب/أغسطس (انظر S/2016/738) حدد بأن القوات المسلحة العربية السورية قد استخدمت مادة الكلور كسلاح في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. كذلك خلصت آلية التحقيق المشتركة إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد استخدم غاز الخردل في مارع بسورية في آب/أغسطس ٢٠١٥.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمثل أخطر تحد للاتفاقية منذ دخولها حيز النفاذ. ونحن نعمل نحو الالتزام بقاعدة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص، بما في ذلك الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، لكي ندلل على أنه ستكون هناك عواقب خطيرة لهذا الاستخدام. وهذه أفضل طريقة نضمن بها ألا يتبادر إلى ذهن أي جهة فاعلة أن بوسعها أن تنتهك، من دون عقاب، قاعدة مضى عليها قرن من الزمان تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية. وستظل الولايات المتحدة تطلب المساءلة من خلال الآليات الدبلوماسية المناسبة، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد عمار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الحقائق التالية ردا على البيان الذي أدلى به ممثل الهند. وقبل أن أفعل ذلك، لدي سؤال بسيط أطرحه على الممثل الهندي: لماذا لم تستجب الهند لاقتراحنا بإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس، أو لاقتراح رئيس وزرائنا بشأن إبرام اتفاق ثنائي بين الهند وباكستان لحظر التجارب النووية؟

يوجد المزيد من الحقائق الدامغة. أجرت الهند أول تجربة للأسلحة النووية في عام ١٩٧٤ بتحويلها التكنولوجيا والمواد النووية من مفاعل تم تزويدها به للاستخدام السلمي، في انتهاك لالتزامها الرسمي بنظام الضمانات. وتواصل الهند تطوير الأسلحة النووية رغم العديد من العروض والمقترحات التي تقدمها باكستان لإبقاء جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ما فتئت باكستان لنحو عقدين من الزمن تعمل على تقديم مشروع قرار في الجمعية العامة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا، وهو مشروع قرار ما برحت الهند تصوت ضده عاما إثر عام. فلم يترك لنا أي خيار سوى القدرة النووية بوصفها خيارا وجوديا بغية استعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

لقد انضمت الهند إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٦ بوصفها دولة تملك سلاحا كيميائيا، على الرغم من مذكرة التفاهم الثنائية الموقعة مع باكستان في عام ١٩٩٢، قبل أربع سنوات فقط من انضمامها. وتؤكد فيها بأنها لا تعتزم تطوير أو حيازة أسلحة كيميائية. وقامت الهند بإجراء تجربتها النووية الثانية في أيار/مايو ١٩٩٨ بعد إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورغم العديد من المقترحات التي تقدمت بها باكستان لإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا، ما برحت الهند تعمل على تعزيز قدراتها العسكرية الهجومية الاستراتيجية والتقليدية، بما في ذلك إنتاج المواد الانشطارية الصالحة لصنع الأسلحة، واستحداث واختبار عدد من القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية، وإدخال الغواصات النووية. تحاول الهند أيضا إيجاد حيز أقل من تصور باكستان للعتبة النووية لخوض حرب تقليدية. وفي ضوء هذه التطورات

في الهند اضُطرت باكستان إلى اتخاذ التدابير المناسبة لردع جميع أشكال العدوان.

السيد بن حمود (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة لممارسة حقي في الرد على الادعاءات التي ساقها ممثل إيران. أود توضيح ما يلي. إن تدخل قوات التحالف تم بناء على طلب رسمي من الحكومة الشرعية، وإن المملكة ودول التحالف حريصة أشد الحرص على عدم وقوع خسائر بشرية. بالنسبة للحادث المؤسف الذي وقع قبل يومين، فقد أعلنت قوات التحالف بأنها بدأت التحقيق في الموضوع وسوف تُعلن النتائج في حينها.

أود أيضا الرد على ما ورد في كلمة ممثل النظام السوري بشأن ما أشار إليه فيها. إن ما قاله عن دعم المملكة للمنظمات الإرهابية بالأسلحة الكيميائية، أنما هو كلام مكرر واتهامات عارية عن الصحة.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة.

صدر عن ممثل الولايات المتحدة ادعاء عارٍ عن الصحة تماما. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض هذه التعليقات. فهي لا تعكس الحالة في شبه الجزيرة الكورية وما هي إلا تشويه للحقيقة. وفي هذا الصدد، تود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تذكِر ممثل الولايات المتحدة بحقيقتين.

الحقيقة الأولى، أصبحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة نووية. من المسؤول عن إعطائها هذا المركز؟ الولايات المتحدة هي التي أعطتها ذلك المركز. والولايات المتحدة هي التي دفعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تصبح دولة نووية بتشجيعها تطوير معيار قواتها النووية في مواجهة تزايد مستوى الابتزاز النووي الذي تمارسه الولايات المتحدة وسياستها العدائية التي ظلت ثابتة طيلة ٦٠ عاما. إن الولايات المتحدة لم تتخلَ يوما واحدا عن سياسة الكراهية التي تكنها لسيادة وكرامة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لا يمكن للولايات المتحدة أن تنكر أنها هي التي جلبت أول أسلحة نووية إلى كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٧ متابعة لتهديداتها الابتزازية باستخدام الأسلحة النووية ضد الشعب الكوري أثناء الحرب الكورية. لا يمكن للولايات المتحدة أن تنكر أنها زادت عدد الأسلحة النووية التي جلبتها إلى كوريا الجنوبية بأكثر من ١ ٠٠٠ قطعة في عام ١٩٧٠. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تنكر أنها نعتت دولة جديرة عضوا في الأمم المتحدة، أي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بأنها جزء من ”محور الشر“ واختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هدفا لضربة نووية.

الحقيقة الثانية، زاد حاليا وجود الولايات المتحدة في البحرين الشرقي والغربي من شبه الجزيرة الكورية من خلال المناورات العسكرية المشتركة الجارية والتي تستهدف صراحة مقر القيادة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمرافق النووية وقواعد الصواريخ الاستراتيجية. إن الولايات المتحدة تحشد جميع مواردها البحرية بقيادة حاملة الطائرات النووية ”يو إس إس رونالد ريغان“ وعن طريق أحدث قدراتها الهجومية ومختلف أنواع الأسلحة النووية. ما انفكت الولايات المتحدة تقوم بهذه التدريبات طوال ٦٠ عاما.

تلك هي كافة الحقائق والولايات المتحدة لا تستطيع إنكارها. وفي مواجهة التهديد المتزايد بسبب أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية، التي استخدمت يوما ما الأسلحة النووية ضد الإنسانية والمدنيين الأبرياء، لم يكن أمامنا أي خيار آخر سوى حيازة الأسلحة النووية. وسنواصل تعزيز قواتنا المسلحة النووية كما ونوعا وقدرتنا الهجومية النووية في مواجهة

الأخطار التي تهدد بقاءنا. منظومة الدفاع المضاد للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع هي جزء خطير للغاية من الدفاع المضاد للقذائف، ويزيد من احتمال توجيه ضربة نووية استباقية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والبلدان المجاورة لها. وبالتالي، حالما أعلن، اعترضت عليه تماما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): أشار ممثل النظام التركي إلى مواضيع اختلقها ونسأل هنا ألم يقرأ ممثل النظام التركي تلك التقارير الصادرة عن مجلس الأمن والتي أشارت إلى تهريب السارين من ليبيا إلى تركيا على متن طائرة مدنية (انظر S/2016/738). وأن الإرهابيين الذين يرعاهم النظام التركي قاموا بإجراء تجارب السلاح الكيميائي على الحيوانات في مدينة غازي عنتاب التركية التي أصبحت تعرف الآن باسم تورا بورا التركية. إننا نطالب هنا ممثل النظام التركي بأن يكذب هذه الوقائع بتقديم الحقائق حول التحقيقات التي أوقفها النظام التركي وطرد على إثرها قضاة ومدعين عامين. كما طرد عناصر من الشرطة التي كشفت عن عمليات تهريب ونقل الأسلحة من الداخل التركي إلى بلدي. إن تقارير اللجان الفرعية لمجلس الأمن مليئة بالوقائع التي تفضح نفاق السياسات التركية ورعايتها للإرهابيين الضالعين في استخدام السلاح الكيميائي داخل سورية انطلاقا من الداخل التركي.

ومرة أخرى يفاجئنا ممثل الكيان الإسرائيلي بالنفاق وتقول الحكمة الشائعة، إذا ابتليتم بالمعاصي فاستتروا. الجميع يعلم أن الكيان الإسرائيلي هو من أدخل الإرهاب إلى منطقتنا، الإرهاب النووي والكيميائي والبيولوجي والإشعاعي. وها هو الكيان الإسرائيلي يقوم بتقديم كافة أنواع المعونة والسلاح والذخائر والاستخبارات إلى التنظيمات الإرهابية في سورية، وبالأخص إلى داعش وجبهة النصرة والمجموعات التابعة لهما. أما فيما يتعلق بمحاولة بعض الزملاء الآخرين نفي التهم عن انخراط حكوماتهم أو أنظمتهم في تقديم ورعاية المجموعات الإرهابية، وتزويدها بالمواد الكيميائية. فنقول لهم تلك هي قرائن موجودة ونحن نعلم بها. والآخرون يعلمون بها. وها هي الأيام بيننا ستفضحهم.

السيد وو جيان جيان (الصين) (تكلم بالصينية): تأخذ الصين الكلمة لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة.

من نافلة القول إن مسألة منظومة الدفاع المضاد للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع (ثاد) مسألة رئيسية في سياق الأمن الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون أكثر قلقا بشأن تلك المسألة ويعمل على إيجاد السبل الكفيلة لمعالجتها على نحو ملائم. وقد أعلنت الصين مرارا موقفها بشأن المنظومة. ونرى أن مختلف البلدان لها شواغل مشروعة إزاء مسألة النظام المضاد للقذائف، في ضوء الحاجة إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي.

السيد ناث (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أجد نفسي مضطرا لأخذ الكلمة مرة أخرى للرد على البيان الذي أدلى به ممثل باكستان.

إن أكبر تهديد للسلام والاستقرار يأتي من التعزيز النشط للإرهاب والتوسع المفرط في إنتاج المواد الانشطارية ونظم إيصال الأسلحة النووية، في إطار العلاقة المزعجة والعميقة بين كيانات الدولة والجهات من غير الدول. يجب على المجتمع الدولي أن يتحد ضد تلك الانتهاكات المستمرة التي تزيد من التهديدات النووية ومخاطر الانتشار. وروابط الانتشار النووي التي تنشط اليوم عليها بصمات باكستانية واضحة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. سأدلي ببعض النقاط الموجزة جداً.

أولا وقبل كل شيء، الولايات المتحدة لا تشكل تهديدا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بل إن سبب عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية هي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها وأنشطتها النووية والمتعلقة بالقذائف.

والولايات المتحدة لا ولن تعترف بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كدولة حائزة للأسلحة النووية.

السيد آل ثاني (قطر): لقد طلبت أخذ الكلمة للرد على ممثل النظام السوري. دأب ممثلو النظام السوري على محاولة صرف انتباه المجتمع الدولي عن الجرائم ضد الإنسانية والفظائع الجماعية التي يستمر النظام في ارتكابها بشكل ممنهج من خلال محاولاته تحميل المجتمع الدولي مسؤولية

نتائج سياساته الإجرامية اللامسؤولة الفاشلة ومحاولاته إصباغ صفة الإرهاب أولا على الشعب السوري الذي خرج في ثورة سلمية. ومن ثم على الدول التي ساندت حقوق الشعب السوري وأدانت الجرائم المروعة والفظيعة التي ترتكب بحقه. وعليه فإن دولة قطر تجدد رفضها لجميع المزاعم التي يحاول مندوب النظام السوري تسويقها. بعد أن شهد العالم بشكل واضح المرحلة التي بلغها بالاستخفاف والاستهتار بالقانون الدولي والاعتبارات الأخلاقية. من خلال مواصلته سياسة القتل والترويع والحصار والتهجير القسري للمدنيين. وضربهم بكافة الأسلحة المحرمة والوسائل التي يحظرها القانون الدولي.

لم يعد خافيا أن بروز وتعاظم الإرهاب في سورية وانتشاره هو نتيجة لسياسات النظام السوري الإرهابية واعتداءاته الوحشية المستمرة ضد الشعب السوري وتعاونه مع التنظيمات الإرهابية ودعمها من أجل بقائه. حيث يواصل النظام سياسة القتل والترويع ومحاصرة المدن وشن الهجمات الجوية على المدنيين وتدمير المدارس ودور العبادة والمستشفيات والمؤسسات الطبية واستهداف الكوادر الطبية والعاملين في المجال الإنساني. وإعاقة وصول الإمدادات الطبية للمرضى وللمحتاجين.

الاستهانة بجميع المعايير الأخلاقية والإنسانية والقانونية. ويؤكد على نحو لا يترك مجالا للشك إرهاب هذا النظام.

ختاما، في ضوء الخطر الذي يمثله الإرهاب للمجتمع الدولي وتهديده للسلم والأمن الدوليين، تجدد دولة قطر إدانتها القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأيا كان مرتكبه، وحيثما ارتكب. وأيا كانت أعراضه. كما تعيد التأكيد على ضرورة قيام جميع الدول بمكافحته بكل الوسائل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وغيره من الالتزامات بموجب القانون الدولي، كما تجدد التزامها بمواصلة بذل الجهود للتصدي لهذه الظاهرة المقيتة، ودعم الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار في المنطقة وفي العالم.

السيد العتوم (الأردن): ردا على ما ورد في بيان الممثل السوري حول نقل مواد كيميائية عبر الحدود الأردنية إلى داخل سورية. أود أن أؤكد بأن الأردن ملتزم بجميع الاتفاقيات الدولية التي تحظر وتمنع نقل أو امتلاك مثل هذه المواد السامة الذي تحدث عنها المندوب السوري. كذلك أود أن أؤكد بأن بلدي كان وما زال ملتزما بإدخال المواد الإنسانية والغوثية فقط، الأمر الذي يتم تحت إشراف المنظمات الإنسانية، وذلك إيمانا منا بواجبنا الإنساني تجاه هذه المأساة، واجب أصبح يدركه العالم بأسره، ويدرك الدور الذي يقوم به الأردن أيضا في مواجهة آفة الإرهاب.

السيد فارس (ليبيا): كما ذكر وفد بلادي في هذه القاعة فإن الأسلحة الكيميائية في ليبيا كانت تخضع إلى المراقبة الدقيقة منذ الإعلان عنها وحتى تدميرها بشكل كامل. وتم نقل باقي المخزون من الفئة الثانية للتخلص منه خارج ليبيا، ولا صحة للتقارير التي تمت الإشارة إليها اليوم.

السيد دنكتاش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى في هذه الساعة، ولكنني أود أن أوضح نقطتين.

أولا، الادعاءات التي ساقها ممثل سورية لا أساس لها من الصحة، وأود أن أسجل في المحضر دحض كل كلمة وردت فيها.

بيد أنني أود أن أشدد على ثلاث نقاط. لا توجد مشكلة بين تركيا والنظام السوري. لا أريد أن أتكلم بالنيابة عن جهات أخرى، ولكنني لا أعتقد بوجود أي مشكلة بين النظام السوري ونظام أي بلد آخر إزاء الاتهامات التي طُرحت اليوم، كما كان في الماضي، في محاولة لصرف أنظار المجتمع الدولي عن الخطوات الوشيكة التي ستتخذ وينبغي اتخاذها من أجل مساءلة النظام السوري عما فعل.

السيد عمار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لا بد لي من أن أرد على التعليقات التي أدلى بها زميلي الهندي.

من المؤسف أنه حينما تظهر سياسات الهيمنة الهندية على حقيقتها في المنطقة، وهي سياسات تؤثر تأثيرا مباشرا على جيرانها، تميل الهند إلى تحويل انتباه المجتمع الدولي عن تصرفاتها غير المسؤولة وتدلي بتعليقات لا سند لها.

وفيما يتعلق بالإرهاب، هل لنا أن نذكر بأن باكستان سلمت ملفات شاملة إلى الأمين العام تتعلق بقيام الهند بدعم وتمويل الإرهاب في باكستان، وعن إرهاب الدولة الذي ترعاه الهند في جامو وكشمير.

لا يتعين علينا أن نكرر ما يعرفه العالم بالفعل عن الهند وعن تحويلها المواد الانشطارية التي حصلت عليها للأغراض السلمية وبناءها أول قنبلة نووية، ووجدت في نفسها الجرأة لتسميها ”بوذا المبتسم“.

أخيرا، أود أن أطلب من الهند ردا عاجلا على اقتراح رئيس وزرائنا بشأن إبرام اتفاق ثنائية لحظر للتجارب النووية بين الهند وباكستان.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثلا إسرائيل والإمارات العربية المتحدة.

ليست جمهورية إيران الإسلامية التي خلصت إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل ارتكبت أعمال الاحتلال والعدوان وجرائم الحرب والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. بل خلص إلى ذلك المجتمع الدولي وتجسد في قرارات عديدة بشأن حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة الأخرى. لا يمكن إنكار أن إسرائيل هي الدولة المحتلة والمعتدية في المنطقة.

أما بالنسبة لتعليقات ممثل الإمارات العربية المتحدة، فأود أن أدلي ببضع نقاط. من السخف أن تزعم الإمارات العربية المتحدة أن إيران ترسل أسلحة إلى اليمن. إن الوصول إلى اليمن مغلق تماما بحرا وجوا وبرا، وما من دولة، سوى دولة الإمارات العربية المتحدة ومن يرتكبون أعمالا عدوانية ضد اليمن يمكنهم إرسال الأسلحة والطائرات والزوارق الحربية إلى اليمن لقصف الشعب اليمني. ومن غير المستغرب أن الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل تصفان قوات المقاومة في لبنان، حزب الله، بأنها جماعة إرهابية. حزب الله يكافح قوات المعتدي الإسرائيلي والجماعات الإرهابية، مثل داعش وجبهة النصرة والقاعدة. ومن غير المستغرب أن نرى أن الإمارات العربية المتحدة تسمي هذه المجموعة مجموعة إرهابية، لأنها تدعم داعش وجبهة النصرة. وأود أن أطلب من ممثل الإمارات العربية المتحدة أن يوضح للجنة سبب دعمها لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف في الشرق الأوسط بتزويدها الأسلحة والأموال للجماعات الإرهابية مثل داعش، وجبهة النصرة، وتنظيم القاعدة في اليمن. وأود أيضا أن أحث ممثل الإمارات العربية المتحدة على أن يوضح للجنة سبب استهداف المدنيين في اليمن، في انتهاك صارخ لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): مرة أخرى، تطرق ممثل الولايات المتحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبيل التهديد. ولست بحاجة إلى تكرار ما قلته من قبل. في ذلك الصدد، أود أن أقدم ثلاث توصيات.

أولا، أوصي ممثل الولايات المتحدة بأن يقوم بزيارة إلى القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية، لا أستطيع تعدادها. فهي ما برحت هناك منذ أكثر من ستة عقود. لقد تسببت الولايات المتحدة في اندلاع حرب في كوريا والتي جلبت معاناة لا توصف على الشعب الكوري، بما في ذلك خطر الأسلحة النووية، مما أدى إلى فصل ١٠ ملايين أسرة في شمال وجنوب الجزيرة، والتسبب في ألم شديد نتيجة لذلك. وأوصي ممثل الولايات المتحدة بزيارة المواقع التي ذكرتها والتي تستخدم في التدريبات العسكرية. وقد بدأت تلك التدريبات العسكرية في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

ثانيا، إنني أُوصي بأن تجري الولايات المتحدة دراسة متعمقة في سياستها إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الواقع، فإن سياسة الولايات المتحدة ترقى إلى ابتزاز نووي عدائية للغاية.

ثالثا، ما تزال تُجرى الكثير من التدريبات العسكرية – الرئيسية والثانوية – في جميع أنحاء العالم حاليا. وليس ثمة تدريب عسكري يستهدف بلدا بعينه أو يسعى للقضاء على قيادته أو يستهدف مقر قيادته العسكرية. ويتمثل الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في القضاء على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها نظاما سياسيا. ويُعزَى ذلك إلى أنه ليس ثمة خيار آخر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى أن تصبح دولة نووية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): بخصوص ما قاله ممثل النظام القطري، سأقول له إن الشعب السوري لن ينسى ما سببه النظام القطري من سفك للدماء في بلادي، بدعمه للتنظيمات الإرهابية وتمويلها وتدريبها وتسليحها. وفي حال فكّر ممثل النظام القطري أن ذاكرتنا ستكون قصيرة وننسى تلك الجرائم، فإنهم مخطئون. وسورية أكبر من قطر، وهو يعلم هذا الكلام هو وأسياده، ونقول له ولأسياده إن الغاز القطري لن يمر عبر الأراضي السورية.

وبخصوص مداخلة ممثل النظام التركي، سأسأله أمام الجميع هنا: لماذا ترفض بلاده حتى الآن تزويد المجتمع الدولي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالمعلومات عن غاز السارين الذي تم ضبطه داخل تركيا؟ وماذا حدث لتلك المادة ولماذا أطلق النظام التركي سراح الإرهابيين الاثني عشر الذين ألقي القبض عليهم متلبسين وبحوزتهم هذه المادة؟

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.